الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــــــــوع

دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر

دراسة حالة مؤسسة البسكرية للإسمنت

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

إعداد الطالبتين:

صفاء فاتح

فاطمة الزهراء رماضنة

الأستاذ المشرف:

د/ بن زاوي عبد الرزاق

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ.د/ جمال خنشور	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د / بن زاوي عبد الرزاق	دكتور	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. ايمان مودع	دكتور	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضـــــــــــــــــــوع

دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر

دراسة حالة مؤسسة البسكرية للإسمنت

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

إعداد الطالبتين:

صفاء فاتح

فاطمة الزهراء رماضنة

الأستاذ المشرف:

د/ بن زاوي عبد الرزاق

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ.د/ جمال خنشور	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ بن زاوي عبد الرزاق	دكتور	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. ايمان مودع	دكتور	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

عملاً بقوله تعالى : " و لئن شكرتم لأزيدنكم "

قبل كل شيء نحمد الله تعالى ونشكره على نعمة العقل والعلم والصبر وتوفيقه لبلوغ هذه الدرجة و نقول : " اللهم لك الحمد حتى ترضى ،ولك الحمد إذا رضيت وكذلك الحمد بعد الرضا " .

ومن تمام شكره تعالى أن نشكر أهل الفضل وجهدهم وأن تعترف لهم بحقهم لقوله صلى الله عليه و سلم : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " .

نتقدم بأصدق العبارات العرفان والتقدير و جزيل الشكر إلى الأستاذ " **بن زاوي عبد الرزاق** " لتفضله بالإشراف على عملنا هذا و لما بذله من جهد وما حبنا به من فضل النصح و سداد الرأي وما لمسناه منه طيب الشمائل وحسن الرعاية ،وعلى توجيهاته القيمة وإرشاده وانتقاده البناء أدامه الله للعلم ذخراً وللطلبة سنداً ..

كما نتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتنا ،وتحملهم مشاق قراءتها وتصحيحها فجزاهم الله ألف خير .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وإلى من أمدنا يد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة .

فلكم منا جزيل الشكر و التقدير

الإهداء

إلى من أهديها سلامي كلما أشرقت شمس وكلما عم مساء ،إلى من تحمل بين ثناياها كل معاني العطاء إلى من تمنت لي الأفضل دون فناء ،إلى من رسمتني أملا لا يرف الجلاء واعتبرتني متنفسا بعد طول مشقة وعناء إلى الأغلى في وجود ومن سواها يستحق كل هذا الثناء " **أمي ،أمي** ... "

إلى من أرشدني إلى نور العلم وعلمني معنى الحياة إلى من وهب شبابه من أجلي لعيشي وراحتي ،وصبره لرعايتي و كلله الله بالهيبة والوقار ،إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ،إلى من حصد الأشواك في دربي ليمهد لي طريق العلم و معلمي في الحياة "**والدي العزيز** ... "

إلى من آثروني على أنفسهم ،وتهوى العين رؤيتهم ،إلى رياحين حياتي و سندي و قوتي " **إخوتي الأعزاء** ... "

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب ،إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي ،أهديهم ثمرة جهدي الذي تكلل بالنجاح .

" الحمد لله الذي يسر لي البدايات ... وأكمل لي النهايات ... وبلغني الغايات "

" الحمد لله الذي ما تم الجهد إلا بعونه ... وما ختم السعي إلا بفضله "

" اللهم إنفعني بما علمتني واجعله حجة لي لا علي "

فاتح صفاء

رماضنة فاطمة الزهراء

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار تحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال جانب نظري وآخر تطبيقي بمؤسسة البسكرية للإسمنت بولاية بسكرة ،وقد تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج لدراسة حالة للدراسة الميدانية ،لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التسؤولات الفرعية والرئيسية باختبار الفرضيات ،وكان الاستبيان الورقي أداة الدراسة .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم توزيع 100 استبيانا على العاملين بالمؤسسة محل الدراسة ،إلا أنه قد تم استرجاع 67 استبيان ،وكان 60 استبيانا صالحا للتحليل الإحصائي ،وبعد معالجة البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SpssV27 توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود مستوى متوسط لممارسة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة ،ومستوى مقبول نسبياً للبعد البيئي لها ،كما توصلنا إلى وجود أثر للمسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي للمؤسسة محل الدراسة وكذا لأبعادها ما عدا بعدي المسؤولية الخيرية والقانونية .

الكلمات المفتاحية :المسؤولية الاجتماعية ، البعد البيئي ، الأداء البيئي ، التنمية المستدامة ،الاقتصاد الأخضر.

Abstract :

This study aimed to understand the role of social responsibility in the environmental dimension of an economic institution within the framework of transitioning to a green economy, through both theoretical and practical aspects at the Biskra Cement Company in Biskra Province. The descriptive method and case study method were used for the field study to achieve the study's objectives and answer the main and subsidiary research questions by testing hypotheses. The study used a paper questionnaire as its tool.

To achieve the objectives of this study, 100 questionnaires were distributed to the employees of the company under study. However, 67 questionnaires were retrieved, and 60 questionnaires were deemed valid for statistical analysis. After processing the data using the SPSSV27 statistical analysis program, the study reached several findings. The most important of these findings is that there is an average level of social responsibility practice in the company under study and a relatively acceptable level of its environmental dimension. Additionally, the study found an impact of social responsibility on the environmental dimension of the company under study and its dimensions, except for the philanthropic and legal responsibilities.

Keyword : Social responsibility, environmental dimension, environmental performance, sustainable development, green economy.

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفـحة
شكر وعرفـان	**-**
الاهـداء	**-**
ملخص الدراسة	**-**
فهرس المحتويات	**-**
قائمة الجداول	**-**
قائمة الأشكال	**-**
الملاحق	**-**
مقدمة	23
الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية	
تمهـيد	31
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية	32
المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	32
المطلب الثاني: دوافع بروز المفهوم	34
المطلب الثالث: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	34
المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية	36
المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية	36
المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية	38
المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية	38
المبحث الثالث: مجالات، أهداف وأهمية المسؤولية الاجتماعية	40
المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية	40
المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية	41
المطلب الثالث: أهداف المسؤولية الاجتماعية	42
خلاصة الفصل	43

الفصل الثاني: الإطار النظري للبعد والأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	45
المبحث الأول: ماهية الأداء البيئي	46
المطلب الأول: مفهوم الأداء البيئي	46
المطلب الثاني: أبعاد الأداء البيئي	46
المطلب الثالث: أهمية الأداء البيئي	48
المطلب الرابع :دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأداء البيئي	49
المبحث الثاني: ماهية البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية	51
المطلب الأول: مفهوم البعد البيئي	51
المطلب الثاني: أهداف البعد البيئي	52
المطلب الثالث: عناصر البعد البيئي	52
المطلب الرابع: دور المؤسسة الاقتصادية في الحفاظ على البيئة	53
خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث: الإطار النظري للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر	
تمهيـد	56
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	57
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	57
المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة	58
المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة	58
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة	59
المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الأخضر	61
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر	61
المطلب الثاني: متطلبات لانتقال إلى الاقتصاد الأخضر	62
المطلب الثالث: خصائص وأهداف الاقتصاد الأخضر	62

المطلب الرابع: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة	64
خلاصة	65
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية بمؤسسة البسكرية للإسمنت	
تمهيـد	67
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة "البسكرية للإسمنت"	68
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	68
المطلب الثاني: التعرف على مؤسسة البسكرية للإسمنت	69
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "البسكرية للإسمنت"	70
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	71
المطلب الأول: منهج الدراسة	71
المطلب الثاني: ثبات وصدق أداة الدراسة	74
المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة وتحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة	79
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات	83
المطلب الأول: تحليل عبارات محاور الاستبانة	83
المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي	90
المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات	91
خلاصة الفصل	94
الخاتمة	**96**
قائمة المراجع	**101**

قائمة الجداول

الجدول	العنـوان	الصفحـة
{01-01}	عناصر المسؤولية الاجتماعية ودورها اتجاه كل عنصر	37
{01-02}	مصفوفة أبعاد الأداء البيئي	48
{01-04}	البطاقة الفنية للمؤسسة	68
{02-04}	توزيع عبارات أبعاد المسؤولية الاجتماعية	72
{03-04}	توزيع عبارات الأداء البيئي والبعد البيئي	72
{04-04}	توزيع عبارات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر	72
{05-04}	سلم ليكارت الخماسي	73
{06-04}	معامل ثبات عبارات الاستبيان	74
{07-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية الخيرية	75
{08-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية الأخلاقية	76
{09-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية القانونية	76
{10-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية الاقتصادية	77
{11-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير الأداء البيئي	77
{12-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير البعد البيئي	78
{13-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير التنمية المستدامة	78
{14-04}	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير الاقتصاد الأخضر	79
{15-04}	توزيع مجتمع الدراسة	80

{04-16}	توزيع العينة حسب الجنس	80
{04-17}	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	81
{04-18}	توزيع العينة حسب العمر	81
{04-19}	توزيع العينة حسب الخبرة	82
{04-20}	المتوسطات الحسابية والانحرافات العيارية والأهمية النسبية اجابات عينة الدراسة عن عبارات المسؤولية الاجتماعية	83
{04-21}	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية اجابات عينة أفراد الدراسة عن{الأداء البيئي، البعد البيئي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر}	87
{04-22}	اختبار توزيع الطبيعي kewness Kurtosisis	90
{04-23}	تحليل تباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية	91
{04-24}	تحليل تباين الانحدار البسيط لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي	91
{04-25}	تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على متغير البعد البيئي	92

قائمة الأشكال

الشكل	العنـوان	الصفحـة
{01}	نموذج الدراسة	26
{01-01}	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية	39
{01-03}	الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة	59
{02-03}	العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة	64
{01-04}	الهيكل التنظيمي المؤسسة البسكرية للإسمنت	70
{02-04}	توزيع العينة حسب الجنس	80
{03-04}	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	81
{04-04}	توزيع العينة حسب العمر	81
{05-04}	توزيع العينة حسب الخبرة	82

الملاحق

الملحق رقم (1):قائمة لمحكمين

المحكم	الدرجة العلمية
عديسة شهرة	أستاذ محاضر "أ"
بسمة بوصيري	أستاذ محاضر "أ"
عبد الرزاق بن زاوي	أستاذ

الملحق رقم (2) :الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استبيان

تحية طيبة وبعد ...

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم من أجل القيام بدراسة علمية لإتمام مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات والمعنونة ب **دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر دراسة حالة : المؤسسة البسكرية للإسمنت – بسكرة –**و ذلك من خلال إجابتكم الصريحة على جميع الأسئلة بوضع علامة (X) مرة واحدة فقط أمام الخيار الذي ينطبق على رأيكم الشخصي، في كل عبارة من العبارات الاستبيان مع العلم أن مساهمتكم في الإجابة بدقة سيعطي مصداقية أفضل و أن رأيك سوف يعامل بسرية تامة و لن يستخدم إلا لأغراض هذه الدراسة.

شاكرين تعاونكم وثقتكم، وتفضلوا بفائق الاحترام والتقدير.

من إعداد الطالبتين: فاتح صفاء / رماضنة فاطمة الزهراء

مفهوم الاقتصاد الأخضر:

هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية.

القسم الأول: البيانات شخصية

يهدف هذا القسم إلى التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والوظيفية بغرض تحليل النتائج فيما بعد، لذا نرجو منكم التكرم بوضع إشارة (X) في مربع المناسب لاختياركم.

1. **الجنس:** ذكر ◯ أنثى ◯

2. **العمر:** من 30 سنة فأقل ◯ من 30 إلى 40 سنة ◯ أكثر من 40 سنة ◯

3. **المؤهل العلمي :** ثانوي فأقل ◯ ليسانس ◯ ماستر ◯ دراسات عليا ◯

4. **الخبرة في المنصب الحالي :** أقل من 5 سنوات ◯ من 5 إلى 10 سنوات ◯
   من 10 سنوات إلى 15 ◯ أكثر من 15 سنة ◯

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية

فيما يلي عدد من العبارات لقياس أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مؤسستكم، الرجاء تحديد درجة موافقتك على كل هذه العبارات وذلك بوضع علامة(X) في المكان المناسب لاختيارك. (من وجهة نظرك).

الرقم	العبارات	مقياس الاستجابة				
	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1 – المسؤولية الخيرية.						
1	تقدم المؤسسة مساعدات وتبرعات للمشاريع الخيرية.					
2	تهتم المؤسسة بتوفير الأنشطة الاجتماعية لعامليها مثل النوادي الثقافية والجمعيات، من اجل المشاركة المجتمعية.					
3	تساهم المؤسسةفي النشاطات الموجهة (للنساء وذوي الاحتياجات الخاصة) العاملين فيها.					
4	تقدم مصلحة الخدمات الاجتماعية للمؤسسة تسهيلات ومساعدات في المناسبات والأعياد.					
5	تساعد المؤسسة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس وطرق ومستشفيات وبرامج الإسكان وغيرها.					
2 – المسؤولية الأخلاقية						
6	تتسم عملية استقطاب الكفاءات من منافسي المؤسسة بالنزاهة.					
7	تصوغ المؤسسة أهدافها بما يتوافق مع قيمها وأخلاقياتها التي وضعتها في رسالتها.					
8	تسعى المؤسسة لإرساء الشفافية في نقل المعلومات وتوزيعها بين موظفيها دون تمييز.					
9	تراعي المؤسسة حقوق الإنسان المنصوص عليها دوليا في حفظ وصيانة حقوق موظفيها.					
1	تحترم المؤسسة العادات والتقاليد الأعراف					

0	السائدة لدى موظفيها وفي المحيط الذي تنشط فيه.					
3 – المسؤولية القانونية						
11	تلتزم المؤسسة بالقوانين الخاصة بالحماية من الأخطار المهنية والأمراض وحوادث العمل.					
12	تلتزم المؤسسة بتوفير حقوق العمال من خدمات اجتماعية (كضمان النقل من والى موقع العمل وتقديم تسهيلات للحصول على السكن...).					
13	تحرص المؤسسة على تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة.					
14	تمتلك المؤسسة نظاما صارما لمحاربة الفساد الإداري.					
15	وضوح القوانين التي تحدد طبيعة العلاقة ما بين المؤسسة والموظفين					
4 – المسؤولية الاقتصادية						
16	تسعى المؤسسة إلى زيادة فوائدها الاقتصادية دون إجهاد لقدرات موظفيها.					
17	تتميز منتجات المؤسسة بالنوعية الجيدة والسعر المناسب.					
18	تهتم المؤسسة بتوطيد علاقتها مع المؤسسات المنافسة.					
19	تساهم المؤسسة في دعم الاقتصاد المحلي.					
20	توفر المؤسسة برنامج تكويني لعمالها من اجل رفع قدراتهم الإنتاجية.					

المحور الثاني: البعد والأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية

فيما يلي عدد من العبارات للأداء والبعد البيئي في مؤسستكم، الرجاء تحديد درجة موافقتك على كل هذه العبارات وذلك بوضع العلامة (x) في المكان المناسب لاختيارك.

الرقم	العبارات	مقياس الاستجابة				
	1 –الأداء البيئي	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	تحقق المؤسسة غايتها وأهدافها دون إلحاق الضرر بالبيئة.					
2	تخصص المؤسسة ميزانية خاصة من اجل إزالة الأنشطة التي تؤثر على قيمة المنتج بيئيا.					
3	تحرص المؤسسة على تقديم منتجات صديقة للبيئة.					
4	تشخص المؤسسة تأثيراتها البيئة وتعمل على تقليلها ومتابعتها					
5	تحقق المؤسسة أقصى قدر من الإنتاج المرجوة مع الحد من الأضرار البيئية					
	2 –البعد البيئي					
6	لدى المؤسسة معرفة مسبقةبحدودها البيئية.					
7	تهتم المؤسسة بدراسة الاستثمارات البيئية والمفاضلة بينها للحد من انبعاثات الآلات الملوثة للبيئة.					
8	تساهم المؤسسة في الحفاظ على موارد الطبيعية من التلوث.					
9	للمؤسسة نظام بيئي فعال يهدف إلى الحد من الاستنزاف البيئي.					
10	تراعي المؤسسة ترشيد استهلاكها قدر المستطاع من الموارد الطبيعية.					

المحور الثالث: التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

فيما يلي عدد من العبارات للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في مؤسستكم، الرجاء تحديد درجة موافقتك على كل هذه العبارات وذلك بوضع العلامة (x) في المكان المناسب لاختيارك.

الرقم	العبارات	مقياس الاستجابة				
	1 -التنمية المستدامة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	تراعي المؤسسة خلال نشاطها حق الأجيال اللاحقة من الموارد المتاحة التي تستهلكها حاليا.					
2	تراجع المؤسسة باستمرار الأوضاع البيئية الحالية وتحاول تكييفها مع نوعية نشاطها.					
3	أجور العمال في المؤسسة توفر الرفاهية الكافية لأسرهم.					
4	تعمل المؤسسة على تعزيز مستوى الوعي البيئي لدى موظفيها وتشجعهم على طرح اقتراحاتهم.					
5	الدخل المتاح يتيح هامشا من التوفير للمستقبل.					
	2 -الاقتصاد الأخضر					
6	مفهوم مصطلح الاقتصاد الأخضر متداول في المؤسسة.					
7	واجهت المؤسسة صعوبة في تبني الاقتصاد الأخضر.					
8	للمؤسسة قدرة على تحمل كافة متطلبات الاقتصاد الأخضر.					
9	يساهم الاقتصاد الأخضر في تقليل المخاطر البيئية في المؤسسة.					
10	ساعد الاقتصاد الأخضر المؤسسة في تصنيع منتجات صديقة للبيئة.					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير

عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra

Faculté des Sciences Economiques

Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 00589/ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: شركة البسكرية للإسمنت

بر انيس - ولاية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- رماضنة فاطمة الزهراء

2- فاتح صفاء

3- /

المسجلون بـ: قسم العلوم الاقتصادية

بالسنة: ثانية ماستر اقتصاد المؤسسة

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

" دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الإقتصاد الأخضر "

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-04-29

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات والعلاقات المرتبطة بالتنشيط والتكوين في الطور الثالث والتأهيل الجامعي

محمد [illegible]

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

SPA BISKRIA CIMENT

Direction des Ressources Humaines

DRH

SPA BISKRIA CIMENT

Directeur des Ressources Humaines

Walid DIAGUI

Scanné avec CamScanner

مقدمة

خلال العقود الأخيرة أصبح تحمل المؤسسات الاقتصادية لمسؤوليتها اتجاه المجتمع والبيئة ضرورة فرضتها تطورات الحياة المدنية الحديثة وثقافة العملاء الذين يسعون للحصول على منتجات تراعي الجوانب الصحية والبيئية، لذلك يتعين على المنظمات التأكد من قدرتها على إدارة مسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها مؤشراً هاماً لتنافسيتها، مع التركيز على البعد البيئي لضمان الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية، يتطلب ذلك ممارسة سلوكيات بيئية مسؤولة لحماية المجتمع من مخاطر التلوث الناتج عن أنشطتها، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تبني طرق تصنيع مستدامة لإنتاج سلع وخدمات بكفاءة بيئية ومخطط لها مسبقاً، الأمر الذي أدى إلى البحث عن منهجيات فعالة في الحفاظ على البيئة والتحول نحو الأقتصاد الأخضر الذي يمثل تحدياً استراتيجياً كبيراً ليس فقط من منظور هندسي، بل من منظور الأعمال أيضاً وذلك انطلاقاً من مفهوم البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة .

إضافة إلى ذلك فإن التزام المؤسسات بالممارسات البيئية يساهم في تعزيز سمعتها وزيادة ثقة المستهلكين، مما يفتح أمامها فرصاً جديدة في الأسواق العالمية، علاوة على ذلك يساعد التحول نحو الاقتصاد الأخضر في تقليل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل من خلال التعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، يمكن للمؤسسات أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، كما أن تبني هذه الاستراتيجيات البيئية يعزز الابتكار و يدفع نحو تطوير تقنيات جديدة تسهم في الحد من التأثيرات السلبية على البيئة، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويحقق التوازن بين المتطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

إشكالية الدراسة:

- ✓ **ما هو دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في ظل إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر؟**

1. التساؤلات الفرعية:

- ما هو دور المسؤولية الخيرية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر؟
- ما هو دور المسؤولية الأخلاقية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر؟
- ما هو دور المسؤولية القانونية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر؟
- ما هو دور المسؤولية الاقتصادية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر؟

2. الدراسات السابقة:

سوف نحاول في هذا الجزء التعرض إلى أهم الدراسات التي تناولت بالبحث موضوع المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي والاقتصاد الأخضر، وهذا لإثراء الدراسة الحالية وتوجيهها للأفضل

الدراسة الأولى:

علي خنافر، **القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله الى الاقتصاد الأخضر** (2018/2017) أطروحة دكتوراه: حيث هدفت إلى إلقاء الضوء على أهم القضايا البيئية العالمية وكذلك توضيح بعض التجارب الدولية الناجحة في تبني الاقتصاد الأخضر، والدروس المستفادة منها، حيث اعتمدت الدراسة على كل من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، وفي الأخير توصلت إلى النتائج التالية:

-تتمثل أسباب زيادة حدة المشكلات البيئية في أسباب بشرية (الانفجار السكاني واستنزاف الموارد) وأسباب اقتصادية (فشل السوق، فشل السياسات الحكومية)، وأسباب طبيعية (الأخطار الطبيعية كالزلازل والبراكين)، وأسباب اجتماعية

-هناك علاقة مترابطة بين الاقتصاد والبيئة.

-عقدت عدة اتفاقيات ومؤتمرات دولية من اجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

الدراسة الثانية:

الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** (2007/2006) أطروحة ماجستير، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتناولت الدراسة عينة من مؤسسة سونطراك بولاية ورقلة، وفي الأخير توصلت إلى النتائج التالية:

–يتنافى مفهوم التنمية المستدامة والآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية كون السوق فشل في تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة وجود هذه الآثار أو ما يعرف بهفوات السوق.

–التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسة الثالثة:

براهيمي زرزور بعنوان **دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية**(مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبسة، الجزائر)، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركة محل الدراسة، وتناولت الدراسة عينة من شركة مناجم الفوسفات بولاية تبسة، وفي الأخير توصلت إلى النتائج التالية:

-يتطلب تطبيق حوكمة المؤسسات وجود إطار يحترم مبادئ الحوكمة مما يسمح بتنفيذ آلياتها، وذلك حتى تستفيد المؤسسة من خصائص الحوكمة.

-تبني الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية تحقق عدة فوائد للمجتمع والشركة على حد سواء كونها تسعى لتحقيق أهداف كل أصحاب المصالح.

الدراسة الرابعة:

غالب محمود حسين السالم بعنوان **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس** (2008) أطروحة ماجستير، حيث هدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، وتناولت الدراسة عينة طبقية عشوائية من أفراد مجتمع من منطقة طوباس فلسطين، وفي الأخير توصلت إلى النتائج التالية:

-توزيع المدارس في منطقة الدراسة غير عادل، وذلك بسبب عدم مراعاة البعد الجغرافي للتجمعات السكانية. ومن جهة ثانية هناك عدم وضوح في المنهاج الفلسطيني المقرر من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين للمجتمع المحلي.

- عدم توفر المدارس التي تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة الدراسة.

3. نموذج وفرضيات للدراسة:

أولا: نموذج الدراسة:

- **المتغير المستقل:** والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية، الذي حددت أبعاده كما يلي:
  - المسؤولية الخيرية
  - المسؤولية الأخلاقية
  - المسؤولية الاقتصادية
  - المسؤولية القانونية
- **المتغير التابع:** والمتمثل في:
  - الأداء البيئي
  - البعد البيئي
  - التنمية المستدامة
  - الاقتصاد الأخضر

ويمكن توضيح نموذج الدراسة كالتالي:

الشكل 01: نموذج الدراسة

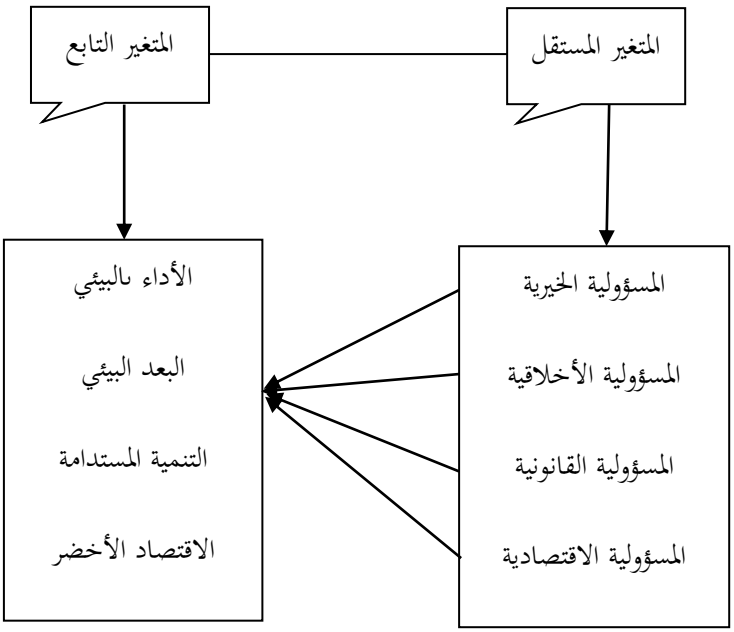

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: فرضيات الدراسة:

أ-الفرضية الرئيسية:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول الى الاقتصاد الأخضر.

ب-الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:**

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الخيرية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

- **الفرضية الثانية:**

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الأخلاقية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

- **الفرضية الثالثة:**

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية القانونية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر

- **الفرضية الرابعة:**

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاقتصادية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

4. التموضع الابستمولوجي ومنهجية الدراسة

أولا: التموضع الابستمولوجي:

من اجل الإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة قمنا باستخدام النموذج الوضعي، الواقعي أو الوصفي والذي يهدف إلى شرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية والعوامل والمفاهيم المرتبطة بهذا المجال عن طريق القوانين التي تضبط المسؤولية الاجتماعية للبعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر ومحاولة معالجة الموضوع بطريقة أكثر موضوعية وواقعية للوصول إلى كل الاستنتاجات حول هذه العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والإبعاد البيئية في المؤسسة الاقتصادية، باستخدام مقاربة افتراضية (اقتراح فرضيات رئيسية وفرعية والتأكد من صحتها من عدمه) واستنتاجية (استنتاج الإجابات على التساؤل الرئيسي).

ثانيا: منهجية الدراسة:

من اجل الوصول إلى أهداف البحث والإحاطة بجوانب موضوع "دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر"، يتم الاعتماد على المنهج الوصفي بالإضافة إلى منهج دراسة حالة الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات المساعدة على وصف الظاهرة المدروسة والإجابة على الاستفسارات التي تثير موضوع البحث من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة ولتدعيم مختلف جوانب موضوع البحث سيتم الاعتماد على مجموعة من المراجع التي تتمثل في المقالات، الكتب، الرسائل والأطروحات الجامعية، المجلات، بغية إثراء الموضوع وإعطاء مصداقية أكثر. كما سيتم الاعتماد في الجانب التطبيقي على أسلوب الاستبيان من اجل جمع معلومات عينة الدراسة التي شملت دراسة مؤسسة البسكرية للإسمنت بولاية بسكرة بلدية جمورة، وتم معالجة وتحليل المعلومات باستخدام **برنامج SpssV27**.

5. تصميم البحث:

هدف الدراسة:

1- وصف دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

2- وصف دور المسؤولية القانونية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

3- وصف دور المسؤولية الاقتصادية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

- ✓ **نوع الدراسة:** دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى إيجاد علاقة ارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية في البعد البيئي في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر وصولا إلى إيجاد دلالات رقمية لهذه العلاقة.
- ✓ **مدى تدخل الباحث:** كان مستوى التدخل في حده الأدنى
- ✓ **التخطيط للدراسة:** غير مخططة (ميدانية)

- ✓ **وحدة التحليل (مجتمع الدراسة):** يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مؤسسة البسكرية للإسمنت وقد تم التواصل مع كل مستويات العمل أولا العمال اليدويين ثم بعض المسؤولين المكلفين بالموارد البشرية وصولا إلى المسؤول المباشر والرئيسي لهذه المؤسسة وقد كان عدد عمال المؤسسة النهائي يقدر ب 1300 عامل.
- ✓ **المدى الزمني:** أنجزت الدراسة الميدانية لهذا البحث خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية (2024/2023)

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1- الموضوع يساهم في الدراسات التي تتناول البعد البيئي الواجب توفيره في أي عمل لمؤسسة اقتصادية

2- محاولة إثراء البحث حول علاقة العامل الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية ودوره في المحافظة على البيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

7. صعوبات البحث:

من المتعارف عليه ان كل بحث يقتضي الجهد والوقت والعمل للإلمام بكل المعلومات التي تحيط بالموضوع، الا وأننا على غرار باقي الباحثين واجهتنا العديد من الصعوبات عند انجاز هذا البحث من ابزرها:

1-قلة المراجع التي تتناول موضوع البعد البيئي.

2-الوقوع في مشكلة التكرار التي سادت اغلب المراجع العربية التي تطرقت للمسؤولية الاجتماعية

3-صعوبة اختيار مؤسسة تطبق فعلا المسؤولية الاجتماعية وتهتم بالبعد البيئي

4-عدم وجود التسهيلات الكافية لإجراء الدراسة الميدانية، حيث تعرضنا للتماطل من قبل بعض المصالح في المؤسسة محل الدراسة.

8. خطة مختصرة للدراسة:

الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية .

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية .

المبحث الثالث: اتجاهات، أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء والبعد البيئي

المبحث الأول: ماهية الأداء البيئي.

المبحث الثاني: ماهية البعد البيئي.

الفصل الثالث: الإطار النظري للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الأخضر.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية بمؤسسة البسكرية للإسمنت

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة البسكرية للإسمنت.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

برز في الآونة الأخيرة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كحجر أساس لبناء مستقبل اخضر ومستدام، وباتت الشركات تدرك أهمية دورها في المجتمع لا ككيانات اقتصادية فحسب بل كمساهم فعال في تنمية شاملة تشمل جميع الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتترجم هذه المسؤولية على أرض الواقع من خلال ممارسات متنوعة كدعم المشاريع الاجتماعية والالتزام بمبادئ الاستدامة البيئية وضمان بيئة عمل آمنة وعادلة للموظفين وتشكل هذه الممارسات استثمارا مربحا على المدى الطويل فهي تعزز من سمعة الشركة وتثري علاقاتها مع مختلف أصحاب المصلحة وتساهم في بناء مجتمع أكثر عدلا وازدهارا، ولذلك فان بذور المسؤولية الاجتماعية التي تزرع اليوم تزهر غدا مستقبلا اخضر يزخر بالإنجازات والايجابية.

من خلال هذا الفصل سوف نستعرض العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: مجالات، أهداف وأهمية المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

تحرص المؤسسات الحديثة على تبني المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت جزاءا لا يتجزأ من استراتيجيتها للتعامل والتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها وعلى هذا الأساس برزت اهتمامات واتجاهات فكرية متباينة ومتعددة حيال ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية حيث أثرت التغيرات التي طرأت الظروف الاجتماعية والبيئية في مكانة هذا المفهوم.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية ثم التطرق إلى دوافع ظهورها بالإضافة إلى مختلف تعاريف المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

لا تعد المسؤولية الاجتماعية مفهوما جامداً بل هي عملية ديناميكية تتطور باستمرار تماشيا مع مصالحها وتغيرات البيئة المحيطة ولذلك يصعب تحديد مراحل محددة لتطورها حيث تتفاعل الأحداث مع بعضها البعض وتؤثر على مسارها، وسنستعرض فيما يلي المراحل التي أسهمت في تطور المسؤولية الاجتماعية:

1. مرحلة الثورة الصناعية:

تتميز هذه المرحلة بوجود استغلال غير عادل لجهود العاملين والموارد البشرية حيث تم إجبار الأطفال والنساء على العمل لساعات طويلة في ظروف قاسية بأجور زهيدة نتج عن هذا الوضع استفادة أصحاب العمل بشكل كبير دون أي اهتمام بحقوق العمال أو البيئة ويعود ذلك إلى كون الثورة الصناعية في بدايتها ووفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية التي لم تشغل انتباه الجميع.

وسعياً لزيادة الكفاءة واستغلال الموارد وبشكل خاص القوى العاملة، اتجه البحث نحو تحسين إنتاجية العاملين. تم ذلك من خلال دراسة الوقت وطرق انجاز العمل بشكل أفضل مع تركيز على تحفيزهم بالوسائل المادية ثم تحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل بذل جهد أكبر لتحقيق إنتاجية أعلى.

2. مرحلة ظهور الخطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات:

هذه المرحلة تميزت بالتركيز على تخصص الدقيق في العمل مما يقلل من مدة التدريب اللازم لإتقان المهام ويؤدي إلى استغلال موسع للموارد الطبيعية نتيجة لتضخم حجم المؤسسات إلا أن هذا النموذج قد يفتقر إلى المسؤولية الاجتماعية حيث يركز على الكفاءة الإنتاجية دون مراعاة التأثيرات البيئية أو الاجتماعية.

3. مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية:

شكلت الأفكار الاشتراكية في هذه المرحلة تحدياً للمؤسسات الخاصة حيث تطالبها بتحمل مسؤولية أطراف أخرى غير المالكين مثل العمال والمجتمع، وساهمت هذه الأفكار بشكل كبير في دفع المؤسسات إلى تبني العديد من العناصر المسؤولية الاجتماعية مثل تحسين ظروف العمل وتوفير التقاعد والضمان الاجتماعي وتعويض إصابات العمل والاستقرار الوظيفي.(خامرة، 2007، الصفحات 78 -79)

4. مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية:

أدى الكساد العالمي إلى انهيار المؤسسات الصناعية و تسريح أعداد كبيرة من العمال مما نتج عنه اضطرابات كثيرة استدعى ذلك تدخل الدولة لحماية مصالح العمال وإيجاد فرص عمل بديلة لهم واعتمدت الدول في تدخلها على نظرية كينز الاقتصادية التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي ويعود ذلك إلى إهمال إدارة المؤسسات الاقتصادية لمسؤولياتها اتجاه مختلف الأطراف المستفيدة مما أدى إلى تضرب مصالحها مع مصالحهم حيث كان تركيز هذه المؤسسات على تسويق أكبر كمية من المنتجات دون مراعاة لاحتياجات المستهلك ومصالحه المتعددة.

5. مرحلة ما بعد الحرب العالمية والتوسع الصناعي:

شهدت هذه المرحلة ازدياداً في قوة النقابات العمالية التي ضغطت لتحسين ظروف العمل وسن القوانين لحماية العمال وتعزيز مشاركتهم في إدارة المؤسسات، وأدى ذلك إلى تغيرات جوهرية في بيئة العمل حيث تم تحديد حد أدنى للأجور وإشراك العمال في الإدارة وُظمت أنظمة التأمين الاجتماعي والصحي وصُدرت قوانين لمعالجة حوادث العمل كما ظهرت جمعيات لحماية المستهلك خاصة في الدول الغربية مما أدى إلى نقلة نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات.

6. مرحلة جماعات الضغط:

نمت قوة الجماعات الضغط بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة وأصبحت قوة المؤثرة في قرارات المؤسسات وتمثل هذه الجماعات مصالح شرائح واسعة من المستفيدين مثل جمعيات المستهلك وجمعيات حماية البيئة وجمعيات السلام.

تتمتع هذه الجماعات بقدرة على فرض خياراتها على المؤسسات سواء بشكل مباشر من خلال الضغط عليها، أو بشكل غير مباشر من خلال الضغط على الحكومات، وقد أسهمت هذه الجماعات في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث طُورت معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية لقياس التزام المؤسسات بمسؤوليتها اتجاه المجتمع والبيئة.

7. مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:

مع ازدياد وتيرة العولمة وخصخصة وانتشار التكنولوجيا نشأت تحديات جديدة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ففي ظل الاقتصاد الرقمي برزت جرائم وانتهاكات جديدة مرتبطة بالطبيعة الرقمية للاقتصاد وقد أدى ذلك إلى ضرورة تطوير مبادرات المسؤولية الاجتماعية لمواكبة هذه التحديات خاصة مع ازدياد مخاطر عدم الالتزام المؤسسات بمسؤوليتها اتجاه المالكين والمستهلكين والمجتمع.(غالبي و العامري، 2005، صفحة 54)

هذه المراحل أدت بالمؤسسات الاقتصادية إلى تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصا الغير الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية الأمر الذي ألحق أضرارا بالمالكين والمستهلكين.

المطلب الثاني :دوافع بروز المفهوم

برزت المسؤولية الاجتماعية كظاهرة عالمية حظيت باهتمام متزايد من قبل مختلف المؤسسات والأفراد ويعود هذا الاهتمام إلى جملة من العوامل التي ساهمت في تبلور هذا المفهوم وتطوره، ومن أهم هذه العوامل:

1. **العولمة**: في ظل تيار العولمة المتسارع تدرك المؤسسات أهمية الالتزام بمعايير أخلاقية عالمية تضمن حقوق الإنسان، وتوفر بيئة عمل آمنة ،والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية واحترام قوانين تشغيل الأحداث.(البرواري و البرزنجي، 2004، صفحة 52)
2. **الضغوط الحكومية والشعبية**: تشكل التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية المستهلكين والبيئة والعمل الآمن إطاراً قانونياً داعما لجهود المؤسسات في ضمان حقوق المستهلكين.
3. **التطور التكنولوجي**: لقد أحدثت التطورات التكنولوجية نقلة نوعية في مجالات تقنية الموارد وطرق العمل مما أسهم في توفير بيئة مناسبة لضمان جودة المنتجات والعمليات ورفع كفاءة العاملين.
4. **الكوارث والفضائح الأخلاقية**: عانت المؤسسات العالمية من كوارث نتجت عن أفعالها سواء كانت منتجات معيبة أو ممارسات غير أخلاقية مثل الرشوة، ودفعت المؤسسات مبالغ طائلة كتعويضات للضحايا مما أثر على سمعتها ومكانتها ونتيجة لذلك تم سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة والكوارث وذلك لمنع تكرار مثل هذه الأحداث المأساوية في المستقبل.(مُحَمَّدفلاق و بنافلة، 2012، صفحة 12)

المطلب الثالث: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

طرأت تغيرات جذرية في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكانت هذه التغيرات ناتجة عن تطور المجتمع الذي كان له دور في تطور هذا المفهوم وقد أجمعت أغلبية المفاهيم على أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسات بالشواغل الاجتماعية والبيئة في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية وقصد تحسين أثرها في المجتمع.

هناك تعريفات متنوعة وكثيرة لهذا المفهوم تختلف باختلاف وجهات النظر الباحثين والدارسين حيث يرى كل من:

- "Carroll ": تتمثل المسؤولية الاجتماعية في قيام المؤسسة بمسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه أي إيجاد طريقة توازن فيه بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على القرارات التي تتخذها المؤسسة.(الدليمي، 2020، صفحة 7)
- "Bernan": أن المسؤولية الاجتماعية ليست بالعملية السهلة بل إنها عملية معقدة جدا بسبب وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتناقض أحياناً ووجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من هذه المؤسسات ومدى تصورهم حول إمكانيات ما تقدمه مؤسساتهم للمجتمع.
- **وعرف**"Drucker":أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
- **وطرح**"Holms" وجهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها التزاماً على المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل به وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.

- **ويعرف**"Miltonfridman" المسؤولية الاجتماعية حسب وجهة نظره أن الوظيفة الأساسية تنحصر بالدرجة الأولى في تعظيم الربح وأن ممارستها للأنشطة ذات طبيعة الاجتماعية سيقود إلى زيادة حقيقية على تكاليف وسينعكس هذا سلبا على عوائدها الاستثمارية وأرباحها النهائية.
- وبالمقابل نجد وجهة نظر الاقتصادي الأمريكي "Paulsamuelson"الذي يرى: أن على المؤسسات مراعاة مصالح الزبائن والموردين ومنظمات الأهلية والمؤسسات المالية وأن لا ينحصر تركيزها على تحقيق مصالح لمالكين والإدارات وتحقيق الأرباح.(الدين، 2003، صفحة 13)
- **عرفها البنك الدولي**: على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس يخدم التجارة وما يخدم التنمية في آن واحد.

معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي حددها البنك الدولي:

- الإدارة والأخلاق الجيدة للمؤسسة.
- واجبات المسؤولية اتجاه العاملين والبيئة.
- ماهية المؤسسة في التنمية الاجتماعية.

- **كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية**: على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.
- **وعرف الاتحاد الأوروبي**: المسؤولية الاجتماعية على أنها سلوك تقوم على أساسه المؤسسات بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل تطوعي ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المؤسسات للقيام بمسؤوليات اتجاه المجتمع.
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**: عرفتها على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع حفظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.(الاسرج، 2010، صفحة 15)

ومنه نستنتج من التعريفات السابقة أن المسؤولية الاجتماعية: تشير إلى التزام الأفراد والمؤسسات بالمساهمة في رفاهية المجتمع ككل وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة التي تتعلق بالنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق العاملين وتطوير المجتمع المحلي والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية

بعد التطرق على نشأة المسؤولية الاجتماعية ومسار تطورها، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على أهم العناصر المكونة لها وكذلك مبادئها الأساسية لنصل في الأخير إلى عرض أبعادها.

المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية

تتكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة تدعم بعضها البعض وتتكامل مع بعضها البعض وتشمل هذه العناصر:(عاشور و طالبة دكتوراه . جزار وهيبة ، 2020)

1. المشاركة:

المشاركة هي مفهوم ديمقراطي أساسي تقوم على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في مختلف جوانب الحياة العامة من اجل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتشمل المشاركة:

- **التعبير عن الرأي:** أي حق الأفراد في التعبير عن آرائهم بحرية وبدون خوف.
- **المشاركة في صنع القرار:** حق الأفراد في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- **المساءلة:** حق الأفراد في محاسبة من يمثلونهم.

2. التعاون:

التعاون هو أحد مظاهر التفاعل الاجتماعي الذي يقوم على تضافر جهود الأفراد لتحقيق هدف مشترك والتعاون قد يكون اختياري كتعاون الأفراد في مساعدة المحتاجين أو أثناء الكوارث الطبيعية وقد يكون إجباري حيث يكون الإجبار نتيجة العمل والظروف المحيطة به.

3. الاهتمام:

الاهتمام هو جوهر العلاقة الاجتماعية وركيزة أساسية لبنائها وتطويرها، كما يشكل الدافع الأساسي للسلوك الإيجابي والمسؤولية الاجتماعية.

كما يمكن أن نجد عناصر أخرى للمسؤولية الاجتماعية وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01–01): عناصر المسؤولية الاجتماعية ودورها الاجتماعي اتجاه كل عنصر

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي
المالكون	حماية أصول المؤسسة – تحقيق أكبر ربح ممكن – زيادة حجم المبيعات – تعظيم قيمة السهم والمؤسسة ككل – رسم صورة جيدة للمؤسسة.
العاملون	عدالة وظيفية – رعاية صحية – رواتب وأجور مدفوعة – إجازة مدفوعة – فرص تقدم وترقية – تدريب مستمر – إسكان للعاملين ونقلهم – ظروف عمل مناسبة
الزبائن	أسعار مناسبة – الإعلان الصادق – منتجات آمنة بنوعية جيدة.
المنافسون	معلومات صادقة – عدم سحب العاملين من المنافسين بوسائل غير نزيهة – منافسة عادلة ونزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة – الاستمرارية في التجهيز – تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.
المجتمع	خلق فرص العمل – احترام العادات والتقاليد – توظيف المعوقين – دعم الأنشطة الاجتماعية دعم البيئة التحتية – الصدق في التعامل– المساهمة في حالة التصدي للكوارث.
البيئة	التشجير وزيادة المساحات الخضراء – تصنيع منتجات غير ضارة – الحد من تلوث الماء والهواء والتربة – الاستخدام الأمثل للموارد.
الحكومة	الالتزام بالقوانين – إعادة التأهيل والتدريب – تكافؤ الفرص في التوظيف – حل المشكلات الاجتماعية –تسديد الالتزامات الضريبية.
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة – احترام أنشطة جماعات حماية البيئية – التعامل الجيد مع الجماعات حماية المستهلك – احترام النقابات العمالية والتعامل الجيد معها.

المصدر:(سويدان و حداد، 2003، الصفحات 94 - 95)

يشير تحليل ما تم كتابته حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى تنوع العناصر التي تشكل مفهومها بينما حدد الباحثون قائمة واسعة بهذه العناصر تباينت أولوياتها باختلاف بيئة الدراسة، وزمنها وطبيعة القطاع المبحوث وبالتالي تختلف توقعات كل من هذه الجهات من المؤسسات اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية.

المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

صحيح أن نظرات وأفكار الباحثين حول صياغة مبادئ المسؤولية الاجتماعية قد تنوعت ،إلا أنها اتفقت من حيث المضمون والهدف الذي تصبوا إليه ومن ابرز مبادئ المسؤولية الاجتماعية نجد: (زرزور، صفحة 289)

1. **مبدأ الإذعان القانوني**: يعد الالتزام القانوني قاعدة أساسية للمسؤولية الاجتماعية، حيث تلتزم المنظمة باحترام جميع القوانين واللوائح المحلية والدولية، سواء كانت مكتوبة أو معلنة أو منفذة.
2. **مبدأ احترام الأعراف الدولية**: تلتزم الشركة باحترام جميع الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.
3. **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية**: أن تؤمن الشركة بوجود تنوع هائل في أنشطتها ومنتجاتها مما يترتب عليه تأثيرات مختلفة على مختلف الأطراف المعنية لذلك تلتزم الشركة بمبدأ احترام مصالح جميع الأطراف المعنية، وتسعى جاهدة لفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم، وموازنتها بشكل عادل.
4. **مبدأ الشفافية وقابلية المساءلة**: إن تؤمن الشركة بأهمية الشفافية والمساءلة في جميع أنشطتها لذلك، تلتزم الشركة بالكشف عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بشكل واضح ودقيق وكامل، مع مراعاة التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وتهدف الشركة من خلال ذلك إلى إتاحة المعلومات للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم من قبل الشركة.
5. **مبدأ احترام حقوق الإنسان** :أن تلتزم الشركة بمبدأ حقوق الإنسان ، وذلك من خلال تطبيقها للسياسات والممارسات التي تضمن احترام الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتشمل هذه الحقوق على سبيل المثال ،الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في المساواة وعدم التمييز ،الحق في الحرية الفكرية والدينية ،الحق في العمل والتعليم والصحة، وتسعى الشركة إلى ضمان التزام جميع موظفيها ومورديها بهذا المبدأ من خلال توفير التدريب والتوعية اللازمة واتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة في حال حدوث أي انتهاكات .

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تختلف وجهات نظر الكتاب والباحثين حول أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تم استخدام مسميات متباينة لتحديدها.

ولكن يتفق معظمهم على أن المسؤولية الاجتماعية تتكون من أربعة أبعاد أساسية حددها كارول في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01) هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية

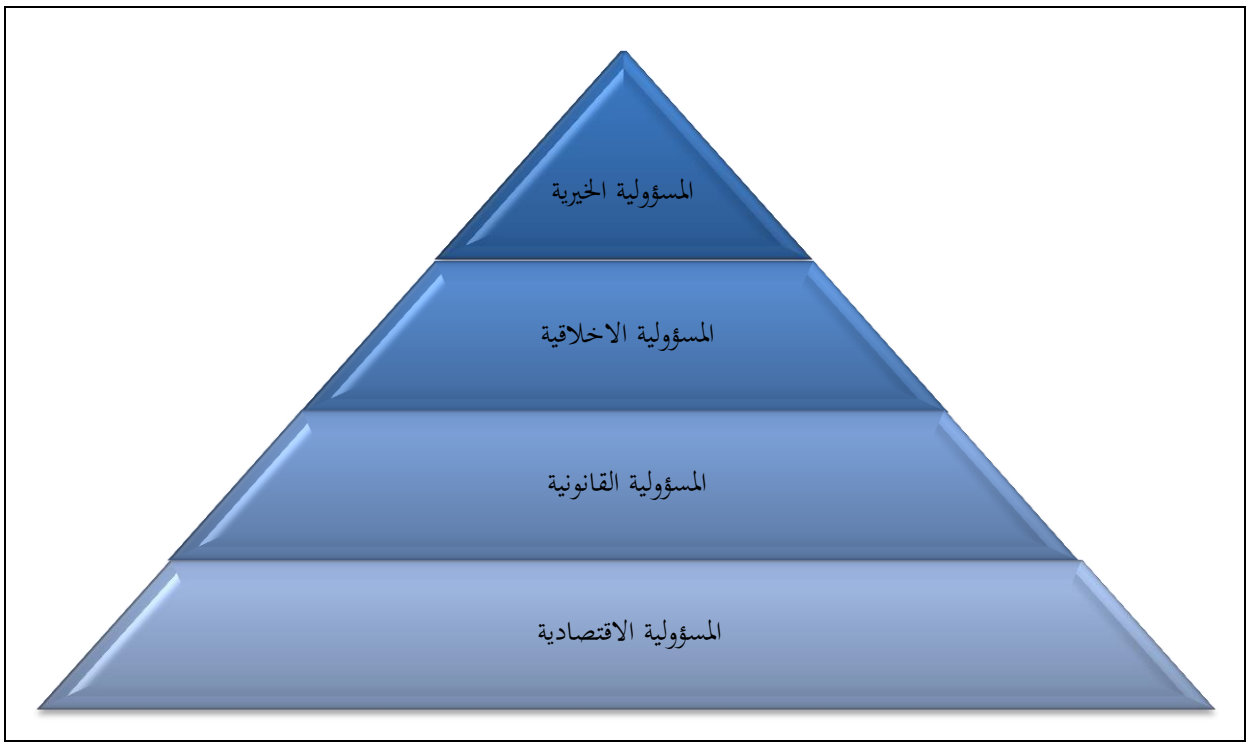

المصدر:(د. هبول، د. صلاح الدين ، و ط.د بن وريدة ، 2020، صفحة 219)

وفيما يلي شرح لهذه الإبعاد الموضحة في الشكل السابق:

1. **المسؤولية الاقتصادية**: يقع على عاتق الشركات مسؤولية اقتصادية أساسية تتمثل في إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بأسعار معقولة وجودة عالية. تهدف هذه المسؤولية إلى تحقيق عائد وأرباح كافية لتعويض مختلف أصحاب رأس المال والعاملين، مع الحرص على توفير بيئة عمل مناسبة تضمن سلامة العامل وتوفير فرص عمل جديدة.
2. **المسؤولية القانونية**: يرى البعض أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام قانوني تلتزم به المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة، ويجب أن تتوافق هذه الأنشطة مع القوانين والتشريعات النافذة، دون إغفال سعي هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها الربحية.(د . سميرة و زمالي، 2016، صفحة 304)
3. **المسؤولية الأخلاقية**: تعد المسؤولية الأخلاقية التزاما يقع على عاتق المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة ويتمثل هذا الالتزام في إتباع الأسس والقواعد التي تتوافق مع منظومة القيم والضوابط والعادات والتقاليد، واحترام الثقافات الأساسية والثانوية، دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته.
4. **المسؤولية الخيرية**: تمثل المسؤولية الخيرية واجبا أخلاقيا ومسؤولية اجتماعية تقع على عاتق المؤسسات اتجاه مجتمعها، وتتجلى هذه المسؤولية من خلال تبني مبادرات طوعية غير ملزمة، مثل استخدام مواد صديقة للبيئة، أو تقديم التبرعات للجمعيات

الناشطة والفاعلة في خدمة المجتمع، وتعد المبادرات الخيرية بوابة لخلق بيئة إيجابية وداعمة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.(زرزور، صفحة 290)

المبحث الثالث: مجالات، أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

في هذا المبحث نسلط الضوء على مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تستطيع المؤسسة العمل فيها ومدى أهميتها على مستوى المؤسسة نفسها والمجتمع والدولة وفي الأخير أهدافها.

المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب "Esteo " إلى مايلي:(فلاق و بنافلة، 2014، صفحة 10)

1. مجال المساهمات العامة:

يتمحور هذا المجال حول مساهمة المنظمة في دعم مختلف القطاعات الحيوية من خلال دعم المنظمات العلمية والثقافية والخيرية وتقديم التسهيلات المتعلقة بالرعاية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية مثل توفير فرص العمل لكافة شرائح المجتمع والمشاركة في برامج التخطيط الحضاري والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تهدف إلى إنشاء المساكن وتجديدها وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة:

- تدعيم المنظمات العلمية والثقافية والهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.
- توفير مختلف المواصلات والنقل.
- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
- توفير مختلف الخدمات العناية الصحية.
- المساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

2. مجال الموارد البشرية:

هدف المنظمة إلى تطوير مهارات موظفيها من خلال إعداد برامج تدريبية وتكوينية متخصصة وإتباع سياسة ترقية شفافة لتحقيق رضاهم الوظيفي كما تلتزم المنظمة بنظام أجور وحوافز عادل يضمن مستوى معيشي مناسب يتوافق مع معايير القطاع مع الحرص على توفير فرص عمل متكافئة للجميع.

3. مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

يعد مجال حماية البيئة من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، وذلك نظرا لازدياد استغلال الموارد الطبيعية وتراكم المخلفات الصناعية مما أدى إلى التفاقم المشاكل البيئية على جميع المستويات وتهدف أنشطة هذا المجال إلى تخفيف أو منع تدهور البيئة من خلال:

- تقليل استهلاك الموارد الطبيعية.
- التقليل من انبعاثات الغازات الصناعية.
- التخلص من المخلفات الصناعية بطرق آمنة.
- دعم برامج إعادة التدوير.
- نشر الوعي البيئي بين الأفراد المجتمع.

4. **مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة:** تركز أنشطة هذا المجال على:

- تحقيق رضا المستهلكين.
- إجراء أبحاث تسويقية لتحديد احتياجات السوق وتحديد قدرة المستهلكين الشرائية.
- نشر الوعي حول خصائص السلعة أو الخدمة وطريقة استخدامها.
- تحديد أهم الأنشطة المتعلقة بتسويق المنتج أو الخدمة بناءاً على نتائج البحوث.

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تجسد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مبدأً راسخاً في عالم الأعمال يؤكد على ضرورة إدارة الأعمال بكفاءة وأخلاقية على جميع المستويات، فالمؤسسات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية لا تصبح فقط مصدرا للفرص والابتكار بل تعزز أيضا قدرتها التنافسية مما يعزز من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وعموما فإن للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة وللمجتمع والدولة يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

1. **أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة:**

- تعمل على زيادة الفوائد الاستثمارية والأرباح.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين المناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- إن لم تقم المؤسسات بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات التي تعاني منها فإنها تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.
- استقطاب العمالة المميزة والاحتفاظ بها، زيادة إنتاجية العاملين وكسب رضاهم وتحقيق ولائهم.
- تعمل على تحسين وتطوير صورة المؤسسة أمام المجتمع.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوب فعال مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
- تحسين صورة ذهنية إيجابية عامة لدى أكبر عدد ممكن من العملاء وضمان ولائهم للمؤسسة. (عباس، 2014، صفحة 31)

2. أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع:

- ويتمثل ذلك من خلال تحقيق التأثيرات الإيجابية نحو مصلحة المجتمع، وأن يتم تحقيق الأرباح على الأمد الطويل بنفس الوقت ودون أن يكون هناك تعارض ما بين هدفين أو تفضيل هدف الربح على إنجاز الأنشطة التي يجب على المؤسسة القيام بها .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى العدالة الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع كمساعدة في حل مشاكل البطالة والفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة المداخيل والتعويضات للعاملين.
- زيادة الترابط الاجتماعي، و ازدهار المجتمع على مختلف المستويات كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية في العمل و زيادة الشفافية و الصدق في التعامل.(ناصر و خضر، 2013، صفحة 28)

3. أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- إن التزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب الوعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في تطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات، والتي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.(الأميري، 2015، صفحة 105)

المطلب الثالث: أهداف المسؤولية الاجتماعية

تستثمر المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية كأداة استراتيجية لخدمة المجتمع وتعزيز مكانتها في السوق، فمن خلال تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية تسعى المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:(بوزيد، لخضر، و سايح، صفحة 8)

- إثبات القدرة على تقديم منتجات أو خدمات على الدوام بما يتفق مع متطلبات العملاء.
- زيادة رضا العملاء عن طريق التنفيذ الفعال.
- التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين القدرات والأداء العام للعمل لتلبية حاجيات وتوقعات عملائها وأصحاب المصالح الأخرى.
- تشجيع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة.
- وضع تقييم فعالية التدابير المتخذة من قبل المنظمة من أجل التعريف بالسياسة والأهداف البيئية والامتثال لها.
- الاستفادة من السمعة الحسنة للمؤسسة كميزة تنافسية.
- الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العاملين فيما يخص السلامة في العمل.
- المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة بمساعدة المنظمة لجمع مختلف احتياجاتهم وتطلعاتهم لتحسين أدائها اتجاه المجتمع.

خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا للإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في توصلنا إلى أن هذه الأخيرة ليست مجرد واجب، بل هي التزام ووفاء ومواطنة وشراكة، وتجاوز مفهومها تقديم الخدمات للمجتمعات وبناء الأوطان ورعاية الأفراد ليشمل مشاركة القطاع الخاص في التنمية والبناء وصناعة الأجيال وتحقيق الرفاهية ودعم الاقتصاد وحماية البيئة وحفظ الدين والقيم، أي إنها صورة من صور الرقي الحضاري تستحق التقدير من رجال الأعمال والمؤسسات التي تتحمل مسؤوليتها.

المسؤولية الاجتماعية مسؤولية خيرية، إنسانية، قانونية، اقتصادية وتشكل واجبا على جميع أفراد المجتمع.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للبعد والأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

في عصرنا الحالي، أصبح الأداء البيئي والبعد البيئي للمؤسسات الاقتصادية من المواضيع المحورية التي تجذب اهتماما متزايداً من قبل المجتمعات، الحكومات والشركات على حد سواء حيث يشير الأداء البيئي إلى مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في إدارة أنشطتها وتأثيرها على البيئة، أما البعد البيئي فهو استراتيجية شاملة تتبناها المؤسسة لدمج المسؤولية البيئية في جميع جوانب عملها والذي يشمل الالتزام بتحسين الأداء البيئي.

يعد الالتزام بالأداء البيئي والبعد البيئي مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق جميع المؤسسات الاقتصادية وذلك لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على الأداء والبعد البيئي من ناحية مفهوم كل منهما وأهميتهما على المؤسسة في تحسين صورتها لدى المجتمع وتم تقسيم هذا الفصل غلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء البيئي.

المبحث الثاني: ماهية البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الأداء البيئي

يشهد عالم الإدارة ثورة حقيقية مع تغير نظرة المؤسسات إلى الأداء البيئي فلم يعد يُنظر إليه كمجرد مفهوم داخلي أو حلول مؤقتة لمواجهة تحديات البيئة بل أصبح عملية ديناميكية مستمرة تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق التفوق والتميز على المنافسين حيث سنقدم في هذا المبحث مفهوم الأداء البيئي وأبعاده وأهميته ودور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأداء البيئي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البيئي

وردت العديد من التعاريف المختلفة لهذا المفهوم منها:

- **عرف" Lillyscheibe " على أنه:** "كل تصرفات المؤسسة اتجاه البيئة بغض النظر عن قابليتها أو عدم قابليتها للقياس وبغض النظر أيضا عن تأثيرها عليها أو عدمه أي أن الأداء البيئي حول كل تأثير على البيئة سواء كان ايجابيا أو سلبيا ".
- **تعرف المنظمة الايزو الأداء البيئي على:** " أنها النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمؤسسة ".(يوسف و مصطفى، 2017، صفحة 261)
- يقصد بالأداء البيئي كل النشاطات و العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري و التي من شأنها منع الأضرار البيئية الناتجة عن النشاطات المؤسسة الخدمية أو الإنتاجية أو التخفيف عنها.(شحادة، 2010، صفحة 238)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء البيئي هو مجموعة من الممارسات والعمليات التي تتبناها المؤسسة للحد من الأضرار الناجمة عن النشاطات المؤسسة الإنتاجية والخدمية.

المطلب الثاني: أبعاد الأداء البيئي

إن نجاح أي مؤسسة ينعكس بشكل مباشر على كفاءة أدائها البيئي بغض النظر عن موقعها في مسار التنمية تختلف كفاءة الأداء البيئي من عنصر لآخر ومن فترة لأخرى مما يستدعي فهم كل من الكفاءة البيئية والفعالية البيئية لتحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والبيئية.

1. الكفاءة البيئية:

تعد الكفاءة البيئية حجر الأساس لأي مؤسسة تسعى للتطور والاستمرارية فهي بمثابة مقياس دقيق لمدى فعالية النظام المطبق داخلها، وتؤشر على قدرتها على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية وقد حظيت هذه الكفاءة باهتمام كبير من قبل الباحثين الذين قدموا تعريفات متعددة لها من بينها:

عرفها"Etzioni" على أنها: قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتعتمد على القدرة والمعايير المستخدمة في قياسها على نموذج المستخدم في دراسة المؤسسات غالبا ما يستخدم هذا المتغير بوصفه متغيرا تابعا لمتغيرات مستقلة ". (أحمد و كحيلي، 2011، صفحة 253)

إن نجاح الكفاءة البيئية يعتمد على ثلاثة عوامل تتمثل في:

- التركيز على خدمة العميل بالتركيز على الخدمات الواجب تقديمها.
- التركيز على جودة الحياة والحكم على أداء المؤسسات من خلال الكيفية التي تلبي بها منتجاتها وخدماتها.
- حتمية الطاقة البيئية حيث جوهر الكفاءة البيئية يتمثل في تمكين المؤسسات من إضافة المزيد من القيمة في حدود الموارد المتاحة على سطح الأرض.(فوزية، 2009، صفحة 67)

2. الفعالية البيئية:

ظهر مفهوم الفاعلية البيئية لأول مرة في مؤتمر عام 1992، ويركز على تقديم السلع والخدمات بأسعار تنافسية تلبي احتياجات الإنسان وتحسن نوعية حياته مع تقليل التأثيرات البيئية واستهلاك الموارد على مدار دورة حياة المنتج وبذلك تساهم الفاعلية البيئية في تحسين الأداء البيئي والاقتصادي للمؤسسة بشكل متوازن.

وقد عُرفت الفعالية البيئية على أنها: "تقديم سلع وخدمات بأسعار وخدمات تنافسية، تلبي حاجات المستهلكين وتحسن نوعية الحياة وهذا للحد من الآثار البيئية تدريجيا، مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتج، وصولا إلى مستوى منسجم يحمي الأرض بشكل مستدام ".

وتجدر الإشارة أن هناك من يرى أن للأداء البيئي أربعة أبعاد تتمثل في:

- تحسين المنتجات والعمليات.
- تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح.
- احترام القوانين والتشريعات البيئية.
- تحسين صورة و سمعة المؤسسة.(دريس و نحال، 2018، صفحة 05)

وقد تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02– 01) : مصفوفة أبعاد الأداء البيئي

	داخلي	خارجي
العمليات	تحسين المنتجات والعمليات	تحسين العلاقات مع الأصحاب
النتائج	احترام القوانين والتشريعات ،تحقيق العوائد المالية	أثار بيئة ايجابية، تحسين صورة وسمعة المؤسسة

المصدر:(علي، صفحة 76)

المطلب الثالث: أهمية الأداء البيئي

أصبح الأداء البيئي عنصراً أساسياً في تحقيق التميز للمؤسسات التي تواجه ضغوطا متزايدة للكشف عن أدائها البيئي وقياسه مما يدفعها إلى تبني مسؤولية أعمالها اتجاه البيئة.

يسعى المديرون إلى دمج الأداء البيئي في استراتيجياتهم كمعيار أخلاقي لتحقيق التميز، ويجب على المؤسسات أن تهتم ببعض العناصر المهمة والمتمثلة في: (بروش و دهيمي، 2011، صفحة 649)

1. **الاتفاق مع التشريعات والقوانين:**

تدرك حكومات دولية أهمية حماية البيئة لذلك فرضت ضرائب على منظمات التي تسبب التلوث ولتجنب هذه الضرائب وتحقيق مسؤوليتها البيئية يجب على المنظمات الالتزام بشروط التراخيص البيئية وقوانينها والتركيز على ممارسات حماية البيئة.

2. **الوعي والسمعة:** إن المؤسسات التي تتميز في مجال البيئة تتمتع بما يلي:
   - زيادة الوعي بالمسائل والقضايا البيئية في النطاق الذي تعيش فيه المؤسسة.
   - تحقيق الصورة الحسنة والسمعة بمنتجات وسلع وخدمات المؤسسة من منظور البيئة.
3. **المنافسة:**

أصبحت المسؤولية البيئية ضرورية لنجاح أي منظمة في ظل ازدياد الوعي البيئي على مستوى العالمي فإهمال قضايا البيئة يهدد المؤسسات بفقدان قدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية، بحيث يجب التأكد من تحقيق هذه الأمور:

- الوعي المتنامي بأن دور المنتج والعمليات الصناعية بيئيا تلعب الدور العالمي في المنافسة.
- الخوف من القيود الدولية التجارية التي تتولد عن عدم تحقيق أداء بيئي متميز.

4. التمويل:

تدرك المصارف أهمية الالتزام البيئي للمشاريع قبل تمويلها فعدم التزام المشروع بالمعايير البيئية يعرضه لعدة مخاطر لذلك تجري المصارف دراسات شاملة للتأكد من التزام المشاريع بالمعايير البيئية قبل الموافقة على تمويلها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- الترخيص والحوافز الحكومية ومدى فائدتها في هذا المجال.
- الحصول على تسهيلات ائتمانية أكثر جاذبية للتعامل مع المصارف.
- الحصول على نسب تأمين منخفضة.
- التوفير في التكاليف من خلال إنتاج منتجات وسلع أكثر نظافة وكفاءة وجودة.

المطلب الرابع :دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأداء البيئي

تتلازم قضايا البيئة والمسؤولية الاجتماعية بشكل وثيق حيث لا يمكن تحقيق مسؤولية اجتماعية حقيقية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة فحماية البيئة مسؤولية اجتماعية جماعية لا يمكن إنجازها دون تكاتف جميع أفراد المجتمع.

في السنوات الأخيرة ازداد الوعي بأهمية حماية البيئة وتنميتها على المستويين الدولي والمحلي وذلك لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة مثل استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث وعدم قدرة البيئة على امتصاص واستيعاب كمية التلوث الذي يلقى في البحار والأنهار والتربة ومن أجل أن يتم تفعيل المسؤولية الاجتماعية والأداء البيئي بشكل كامل يجب على المؤسسات أن تعمل على استراتيجية ألا وهي:

❖ **استراتيجية الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية:**

تتيح البيئة الطبيعية للشركات فرصاً جديدة للحصول على ميزة التنافسية من خلال تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي مما يلبي احتياجات " الزبون الأخضر "، ومع ذلك تمثل المنافسة المتزايدة في مجال الاستدامة تهديدا للشركات التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية في استراتيجيتها الحالية والمستقبلية، وحسب براتيما بانسال"p.Bansal" فإن هناك ثلاثة أسباب تكمن وراء تبني استراتيجية الأداء البيئي:

1. كسب الميزة التنافسية البيئية (رافعة الفرص):

إن المؤسسات تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أن البيئة في حالات كثيرة يمكن أن تمثل بعدا من أبعاد الأداء الاستراتيجي إلى جانب التكلفة، الجودة، الاعتمادية، المرونة.

إن هذه الميزة التنافسية القائمة على البيئة يمكن أن تلمس أبعادها القوية فيما يأتي:

- **تميز المنتج البيئي:** تقدم التغييرات التي تجريها المؤسسات على منتجاتها لجعلها أكثر ملائمة للبيئة فرصاً تجارية مميزة فمن خلال تفوقها على منافسيها في المنتجات المماثلة من ناحية التأثير السلبي يمكن للمؤسسات أن تفرض علاوة في السعر تعكس تميزها وقابلية قبولها في السوق.

فمن منظور الاقتصاد الجزئي يؤدي تميز المنتج إلى ظهور أسواق جديدة وهذا ما نجده مثلا في المنتجات مثل فلاتر الماء التي تشكل حلولا لمشكلة تلوث المياه.

- **الشريحة السوقية:** تعد استراتيجية التركيز على شريحة " الزبون الأخضر " نهجا تسويقيا مبتكرا يلبي احتياجات هذه الشريحة المتزايدة من المستهلكين المهتمين بالبيئة.

وتتميز هذه الشريحة بخصائصها ومطالبها البيئية الخاصة مما يشكل فرصة للعديد من المؤسسات لتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي هذه الاحتياجات.

- **الميزة المستدامة:** حيث أن المؤسسات أصبحت تطور قدراتها القائمة على الموارد المستدامة كاستخدام الطاقة المتجددة (الشمس والرياح) بدلا من الطاقة الكهربائية المنتجة.(العصيمي، 2019، صفحة 39)

2. عدم تجنب الميزة التنافسية:

إن البيئة لا تقدم للمؤسسة فرصاً لكسب ميزة تنافسية بل إنها تفرض تهديدات يمكن أن تحرم المؤسسة من الميزة التنافسية أمام منافسيها، وهذا ما يمكن أن يتم بطريقتين:

- إذا كانت المؤسسات لا تستجيب للفرص البيئية ومنافسيها يستجيبون في هذه الحالة فإنها بالميزة التنافسية التي تتمتع بها لأنها يجب أن تستجيب بسرعة لتغيير الحاصل في الحاجات والرغبات زبائنها وإلا تفقد حصتها في السوق.
- عند عدم الاستجابة بسرعة لحاجات البيئة فإنها تخاطر بخسارة دعم الأطراف المصلحة وبالتالي فقدان الشرعية بين أصحاب المصلحة وهذا يؤدي إلى عدم شراء من الزبائن.

3. العمل بمسؤولية اجتماعية:

ازداد وعي المؤسسات بقضايا المجتمع والبيئة وباتت تبحث عن الممارسات أفضل للاستجابة لاحتياجات المجتمع وتحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية وتهدف هذه الممارسات إلى تعزيز سمعة المؤسسة وتحسين صورتها الذهنية على مدى الطويل.

ترتبط المسؤولية الاجتماعية بمواطنة المؤسسة التي تعكس التزامها بالصحة والسلامة العامة والقضايا البيئية وتتجلى من خلال مبادرتها في دعم البرامج والمشروعات البيئية في المجتمع.(فلاق، 2016، صفحة 43)

المبحث الثاني: ماهية البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية

لقد أدى التطور في النشاطات الصناعية والزراعية والعمرانية التي عرفها العالم بعد الثورة الصناعية إلى الوقوع في الكثير من المشكلات كاستنفاذ المصادر الطبيعية وتلوث المحيط واختلال التوازن البيئي نتيجة لمخلفات الصناعية ونواتج الاحتراق وانبعاث الغازات السامة ،حيث أصبحت البيئة ملوثة وغير صالحة لحياة الكائنات الحية وحتى الإنسان نفسه، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار في مختلف وظائفها وأنشطتها ضوابط التنمية المستدامة خاصية البعد البيئي ،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم البعد البيئي وأهدافه وعناصره ودور المؤسسة الاقتصادية في حماية البيئية .

المطلب الأول: مفهوم البعد البيئي

يعرف البعد البيئي على أنه: هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات القادمة العديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها، ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة المحافظة على الحدود البيئية، والتي تعني أن هناك حدودا معينة بيئية لا يمكن تجاوزها من حيث المحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث ومنع استنزافها وخاصة الغير المتجددة.(الغني، 2012/ 2013، الصفحات 37-38)

كما يشير البعد البيئي إلى العوامل البيئية والتأثيرات المرتبطة بالأنشطة البشرية وكيفية تفاعلها مع النظم الطبيعية هذا المفهوم يغطي كيفية استغلال البشر للموارد الطبيعية، والتأثيرات الناتجة عن هذا الاستغلال على البيئة، مثل بعين الاعتبار أيضا الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة واستدامتها، مثل استخدام التكنولوجيات النظيفة والسياسات البيئية.

البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية: من خلال البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية أصبح على عاتق المنظمة تامين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية بممارساتها لسلوكيات بيئية مسؤولة تحمي المجتمع من أخطار التلوث الذي يخلفه نشاطها، حيث يكون بإمكانها تحقيق هذا المسعى بتبنيها لسياسة بيئية مسؤولة، والتي لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية الموجودة أصلا، وإنما تتعدى ذلك بتجنب المشاكل البيئية والتقليل من الأخطار التي تنجم عنها قدر الإمكان، إضافة الى ذلك سعيها الدائم لإيجاد وتطوير الطرق الضرورية لحماية صحة الإنسان وكل الكائنات الحية من كافة أشكال التلوث.

ونعني بحماية البيئة المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، قد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتامين هذه الحماية.(رشدي و فلاق، 2021، صفحة 131)

المطلب الثاني: أهداف البعد البيئي

للبعد البيئي أهداف عديدة نذكر منها: (مراد، 2010، صفحة 10)

- المحافظة على البيئة الطبيعية.
- توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث.
- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والمحافظة على تنوع الأحياء.
- استخدام التكنولوجيا النظيفة.
- نشر الوعي بالبيئة الثقافية، الاجتماعية والحضرية.
- الحد من الاستنزاف البيئي.
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة النفايات.

المطلب الثالث: عناصر البعد البيئي

للبعد البيئي عناصر تتضمن مجموعة من العوامل التي تؤثر على النظم البيئية وتشمل المكونات الطبيعية والتفاعلات بينها إضافة إلى تأثير الأنشطة البشرية، من أهم هذه العناصر: (حسن، 2007، صفحة 5)

- النظم الإيكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.
- الإنتاجية البيولوجية.
- القدرة على التكيف.

يتضمن البعد البيئي عدة عناصر أساسية تساهم في تحقيق التوازن البيئي والمحافظة على النظم الطبيعية كالماء والهواء والتربة والتي تشكل الأساس لكل الأنشطة الحياة ،كما يشمل البعد البيئي التنوع البيولوجي الذي يضم مختلف الأنواع الحية من النباتات والحيوانات وميكروبات مما يعزز من صحة النظم الإيكولوجية بالإضافة إلى ذلك يركز البعد البيئي على معالجة قضايا التلوث وإدارة النفايات بطرق تحافظ على البيئة و تعزز من قدرتها على الصمود في وجه التغيرات، والحفاظ على هذه العناصر واستدامتها يساهم في دعم الحياة على الأرض ويعزز من الصحة العامة والرفاهية الاقتصادية .

المطلب الرابع: دور المؤسسة الاقتصادية في الحفاظ على البيئة

إن المؤسسة الاقتصادية اليوم وفي ظل ما تفرضه البيئة من تحديات وفي ظل التداعيات الدولية البيئية، أصبحت مجبرة على انتهاج سلوك بيئي نابع من إدراكها التام بمخاطر البيئية الناجمة عن مختلف أنشطتها، وذلك وجب الاهتمام أكثر بأدائها البيئي بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية البيئية بشكل خاص، والأهداف التنموية بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى قيام مسؤولية بيئية تقع على عاتق المؤسسة تتجسد من خلال السلوك البيئي الذي يقتضي:

- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والماء وأحداث الضوضاء.
- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي لتقليل المخلفات.
- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث ومن ثمة تخفيض تكاليفه.(الخامرة، 2007، صفحة 88)

يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تقلل من الأثر البيئي السلبي عن طريق استخدام موارد متجددة، تقليل النفايات، إعادة التدوير، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة كما يمكنها المساهمة في حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي من خلال استثماراتها وسياساتها التي تعزز الاقتصاد الأخضر بذلك تسهم المؤسسات الاقتصادية بشكل فعال في الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة وتحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا المبحث، يتضح أن التزام الأفراد والمؤسسات بالمعايير البيئية ليس فقط واجباً أخلاقياً بل هو أساس لضمان استدامة الموارد وحمايتها للأجيال القادمة، كما أن الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتطبيق سياسات صديقة للبيئة وتعزيز الوعي البيئي بين المستهلكين، كلها خطوات حيوية لتحسين الأداء البيئي وتقليل الأثر البيئي السلبي، بالتالي يجب على جميع من الحكومات والشركات إلى الأفراد، العمل معاً بشكل متواصل ومبتكر لفهم أهمية الأداء والبعد البيئي وتحقيق تقدم ملموس نحو عالم أكثر استدامة.

الفصل الثالث:

الإطار النظري للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

تمهيد:

اكتسب الاقتصاد الأخضر عموما والطاقات المتجددة خصوصا اهتماما دوليا بارزا منذ فترة حديثة نسبيا فهو يستند إلى العقود زمنية من التحليل والنقاش بشأن التفاعل البشر والاقتصاد والبيئة ويرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة.

فبعد الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008 والتي أدت إلى أضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى إضعاف بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، بدأت حكومات الكثيرة بإعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثورة والازدهار، وازداد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام الايكولوجي غير المستدام، وفي هذا السياق ذاته أخذ يبرز أكثر التركيز على الاقتصاد الأخضر.

على هذا الأساس سنركز في هذا الفصل على السرد النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الأخضر

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها كما تهدف إلى تحقيق التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن مع ضمان استمرارية هذا التقدم على المدى الطويل وسنعرض في هذا المبحث مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وبعض من مبادئها وأخيرا أبعادها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد في مجال الدراسات الاقتصادية والبيئية، بعد سلسلة من التقارير التي قدمها خبراء الاقتصاد والبيئة، وبعد اجتماعات دولية عديدة.

يجمع هذا المفهوم بين التنمية كعملية للتعبير عن الإمكانات والاستدامة كبعد زمني يضمن استمرارية هذه الإمكانات للأجيال القادمة، وفيما يلي نورد بعض التعاريف:

- لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية عام 1987 حيث عرفتها بأنها " هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".(علية، 2018/2017، صفحة 16)
- كما عرف قاموس ويبستر"Webster"هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".(حجام و ا.سمحية ، 2019)
- وحسب البنك الدولي فان التنمية المستدامة هي " الاعتراف بأن النمو يجب أن يكون شاملا وأن يحترم البيئة من اجل الحد من الفقر و تعزيز الرفاهية المشتركة و تلبية احتياجات الأجيال القادمة".(منصوري، 2020/2019، صفحة 21)
- كما تم تعريف التنمية المستدامة على أنها:" نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها على تلبية حاجاتها الأساسية ".(سالم، 2008، صفحة 29)

يشدد هذا التعريف على ضرورة مراعاة التوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحاضر والمستقبلي ضمانا لعدم استنزاف الموارد الطبيعية وإمكانية استمرارها للأجيال القادمة.

- **ومن خلال كل هذه التعريفات نستنتج:** أن التنمية المستدامة تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تمتاز التنمية المستدامة بمجموعة من خصائص نذكر منها:(علية، 2018/2017، صفحة 18)

- تتسم عناصر التنمية المستدامة بالترابط الوثيق الذي يمنع فصلها عن بعضها البعض، وذلك لارتباطها العميق بالإبعاد الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- تولي التنمية المستدامة اهتمام كبيرا بتطوير الجوانب الثقافية والحفاظ على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- يشكل البعد الزمني جوهر التنمية المستدامة، حيث تعد التنمية طويلة المدى تعتمد على تقييم إمكانيات الحاضر والتخطيط للمستقبل على أطول فترة زمنية قابلة للتنبؤ بمتغيراتها. (حجام و ا.سمحية ، 2019)
- تولي التنمية المستدامة اهتماما بالغا بتلبية احتياجات الأفراد، حيث تعد تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من أولوياتها الأساسية من الغذاء والملبس والسكن والخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى غيرها من العوامل التي تساهم في تحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- تراعي التنمية المستدامة ضمان حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض. ويرجع ذلك لإدراكها العميق بان هذه الموارد محدودة، وإن استنزافها في الوقت الحاضر قد يعيق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
- تولي التنمية المستدامة اهتماما كبيرا بحماية المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، وذلك من خلال الحفاظ على عناصره الأساسية مثل الهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن هذه العناصر ضرورية لاستمرار الحياة.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي:(عوينان، 2008، الصفحات 46-47)

1. **تحديد الأولويات:** دعت خطورة التحديات البيئية وندرة الموارد المالية، إتباع نهج دقيق في تحديد الأولويات. وبناءا عليه، تم وضع خطة مرحلية لمعالجة المشكلات الملحة، مع الحرص على تنفيذها بكفاءة وفعالية.
2. **الحفاظ على ديمومة الموارد المتجددة:** يعد الالتزام باستهلاك الموارد المتجددة، سواء نباتية أو حيوانية، ضمن حدود قدرتها على التجديد، ضروريا لضمان استدامتها عبر الزمن. فالاستهلاك المفرط قد يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد، مما يهدد بتلاشيها وانعدامها بشكل نهائي.
3. **إدماج البيئة من البداية:** تعد الوقاية استراتيجية فعالة لحماية البيئة، فهي أرخص تكلفة وأكثر نجاعة من معالجة الأضرار البيئية بعد وقوعها. تدرك معظم البلدان الآن أهمية إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط منذ البداية، خاصة عند تنفيذ مشاريع البنية التحتية الجديدة.

4. **الاستفادة من كل دولار:** يعد هذا المبدأ أساسا هاما لضمان فعالية التكلفة وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المحدودة، ويقوم هذا المبدأ على التأكيد على ضرورة توظيف الأموال بكفاءة وذكاء، بحيث تحقق أكبر قدر ممكن من الإنجازات بأقل تكلفة.
5. **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** يركز هذا المبدأ على فكرة إن بعض المكاسب البيئية قد ترافقها تكاليف ومفاضلات، بينما يمكن تحقيق أخرى كمنتجات فرعية لسياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة و الحد من الفقر وخفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية.(منصوري، 2020/2019، الصفحات 29-30)
6. **الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يتطلب هذا المبدأ العمل على تنفيذ سياسات منظمة وقادرة على تحقيق أهداف مستدامة ،وتشمل بعض الأمثلة على هذه السياسات:
   - **فرض ضرائب على الوقود:** حيث يساهم في تقليل استهلاكه وتشجيع استخدام بدائل أكثر استدامة.
   - **قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية:** حيث تساعد هذه القيود على حماية البيئة وصحة الإنسان من مخاطر المبيدات الحشرية الضارة.
7. **العمل مع القطاع الخاص:** يعد التعاون مع القطاع الخاص عنصرا أساسيا لتحقيق أهداف الاستدامة ولذلك يجب على الحكومات التعامل بجدية وموضوعية مع هذا القطاع، باعتباره شريكا استراتيجيا في عملية الاستثمار وتحسين الأداء البيئي.
8. **توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** يعد هذا المبدأ استراتيجية فعالة لمعالجة التحديات البيئية وتحقيق أهداف الاستدامة. ويرتكز هذا المبدأ على ضرورة اعتماد الحكومات على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض القضايا.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

تتكون التنمية المستدامة من أبعاد أساسية وأبعاد ثانوية، حيث تضم الأولى كل من البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي والبعد البيئي في حيث تضم الثانية البعد التكنولوجي، وهذا ما سيتم إظهاره في الشكل التالي:

الشكل(03 – 01) : الأبعاد الأساسية و الثانوية للتنمية المستدامة

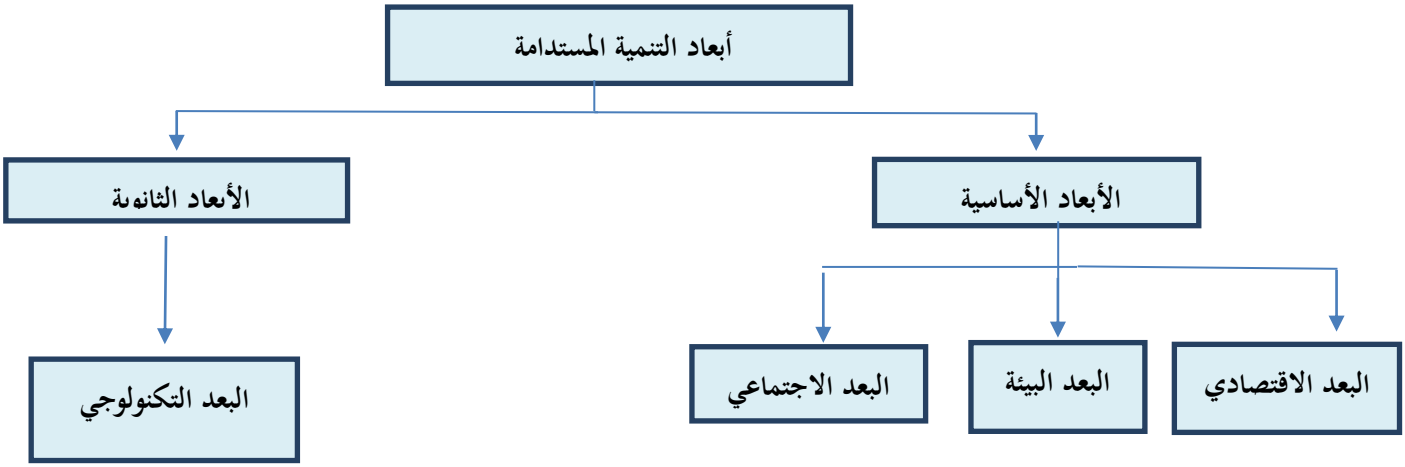

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في المرجع مواعي بحرية ص 70

وحتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية، لابد من دراسة إبعادها وهي كالآتي:

1. **البعد الاقتصادي**: يتجلى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في فهم العلاقة بين الاقتصاد والبيئة الحالية والمستقبلية. ويرتكز هذا البعد على مبدأ التوازن في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية الهدف منه توفير وتلبية الحاجات البشرية الحالية دون التأثير الحاجات للأجيال المستقبلية بشكل سلبي.(الفحل، 2023، الصفحات 160-161)

يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة منع استنزاف الموارد الطبيعية واستخدامها بذكاء ورشادة مع مراعاة التوازنات البيئية على المدى البعيد. ففي النهاية، تشكل البيئة أساس الحياة البشرية، ولذلك لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون حمايتها.

2. **البعد البيئي**: يرتكز على مبادئ أساسية تتمثل في الحفاظ على سلامة البيئة، والتعامل الأمثل مع الموارد الطبيعية. ويهدف هذا البعد إلى توظيف تلك الموارد لصالح الإنسان دون إحداث أي خلل في المكونات البيئية المتضمنة للأرض، بما تشمل الماء والهواء وما يحتويه من مصادر طبيعية.

كما يؤكد هذا البعد على ضرورة ضمان بقاء و استدامة الحياة على كوكب الأرض، لكل من الكائنات الحية من بشر وحيوانات و نباتات و يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال منع استنزاف الموارد الطبيعية و مكافحة التلوث بكافة أشكاله، و الحفاظ على التنوع البيولوجي.(علي ب.، 2022، صفحة 279)

3. **البعد الاجتماعي**: يشكل البعد الاجتماعي ركيزة أساسية تضع الإنسان في قلب اهتماماتها باعتباره جوهر التنمية وهدفها النهائي و يركز هذا البعد على تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشفافية.(حجام و ا.سمحية ، 2019، صفحة 131)
4. **البعد التكنولوجي**: يمثل البعد التكنولوجي أحد أهم محركات التنمية المستدامة في العصر الحديث فهو يساهم في دفع عجلة التقدم نحو عصر الصناعات النظيفة، واستخدام أمثل للطاقة والموارد الطبيعية.

حيث يرتكز هذا البعد على توظيف أحدث التقنيات لتقليل انبعاثات الغازات الضارة والملوثات، وتحقيق أدنى حد من النفايات من خلال إعادة تدويرها داخليا بالإضافة إلى إيجاد مصادر طاقة بديلة للمحروقات، مثل الطاقة الشمسية وغيرها لتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، كما يساهم البعد التكنولوجي في حماية طبقة الأوزون من التدهور، والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. (خنافر، 2017-2018، صفحة 85)

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد الأخضر

لقد بدأ الاهتمام بالاقتصاد الأخضر باعتباره نشاط صديق للبيئة وإحدى السبل تحقيق التنمية المستدامة بعد تدهور الحالة البيئية في كل دول العالم واستنزاف الموارد الطبيعية فأصبح الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة لابد من الاتجاه نحوها، وسنقدم في هذا المبحث مجموعة من تعريفات لهذا المفهوم ومتطلبات الانتقال إليه وخصائصه وأهدافه وأخيراً علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر

لقد قدمت للاقتصاد الأخضر عدة تعاريف نذكر منها:

- **وفقا لبرامج الأمم المتحدة للبيئة:** يعرف بأنه " ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة وهو ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية ". (بديار و مُحَّد، 2017، الصفحات 305 – 325)
- **يعرفه "Chapple"**: " على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة يتكون أساساً من أربع قطاعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية وكفاءة في استخدام الطاقة والنقل وإعادة التدوير، فالاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على قدرة على إنتاج الطاقة النظيفة بل هو يمثل المنتجات والعمليات والخدمات التي تقلل من الأثر أو تحسين استخدام الموارد الطبيعة ". (يوسف، أحمد، و حنفي، 2014، صفحة 328، 353)
- **تعرف منظمة العمل الدولية الاقتصاد الأخضر:** بأنه " اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعياً، يوجد فيه نمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص وتقضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تحقق بها الاستدامة ". (نصيبة و رزيقة، 2019، صفحة 194، 211)
- **من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه:** هو مفهوم يتخطى مجرد تحقيق الأرباح والنمو الاقتصادي، بل يرقى إلى غاية أسمى تتمثل في ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الرفاهية للمجتمعات ويتطلب ذلك موازنة دقيقة بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

يجسد الاقتصاد الأخضر هذا التوازن من خلال اعتماد ممارسات صديقة للبيئة مثل إنشاء المباني الخضراء واستخدام الطاقات المتجددة، والتي بدورها تساهم في تقليل المخاطر البيئية والحد من الفقر وتحسين الرفاهية المجتمعية ولكن لا يقف طموح الاقتصاد

الأخضر عند هذا الحد بل يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة مزدهرة. باختصار، يمثل الاقتصاد الأخضر نهجاً شاملاً لتحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

المطلب الثاني: متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

من أهم متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر نذكر ما يلي: (قرين و حراق، 2019، صفحة 183)

- دعم قطاع النقل الجماعي.
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر مع زيادة الموارد.
- الاهتمام بقطاع المياه مع ترشيد الاستخدام ومنع التلوث.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع الكفاءة الطاقة.
- وضع الاستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة واستثمارها فيما هو مفيد وصديق للبيئة.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف الاقتصاد الأخضر

للاقتصاد الأخضر مجموعة من خصائص وأهداف، نذكرها:

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الأخضر

يتميز الاقتصاد الأخضر بمجموعة من الخصائص ويعتبر من أهمها: (نفادي، 2017، صفحة 640_671)

- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً لها.
- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.
- ضرورة تطبيق مبادئ المسؤولية المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي نحو الاقتصاد الأخضر.
- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود التجارية، ويعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية مثلا الإعانات الضارة بيئيا.
- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد البشرية وعلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد الأخضر

أثبتت العديد من الدراسات والتقارير أن فوائد التي يمكن أن يجلبها تبني الاقتصاد الأخضر كثيرة ، وأن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فعالة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد صحة والحياة بصورة عامة والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة، وتكمن أهم الأهداف الأساسية التي يسعى تحقيقها الاقتصاد الأخضر في النقاط التالية:

- **مواجهة التحديات البيئية:** يشكل التحول إلى اقتصاد أخضر ضرورة ملحة لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة ويرتكز هذا التحول بشكل أساسي على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة الإنتاج والاستهلاك للطاقة، ولذلك تعد تعزيز كفاءة استخدام الطاقة متجددة ركيزتين أساسيتين لمسار التحول نحو اقتصاد أخضر.
- **تحفيز النمو الاقتصادي:** يقدم الاقتصاد الأخضر نموذجا تنموياً مبتكراً يحفز النمو الاقتصادي ويعزز الاستدامة على حد سواء، وذلك من خلال التركيز على الاستثمارات الخضراء في القطاعات الحيوية التي تشمل كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء وإدارة النفايات.
- **القضاء على الفقر و خلق فرص العمل:** الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يوفر فرص عمالة أكثر ويحقق دخل اكبر كما يساعد الاقتصاد الأخضر على تخفيف من حدة الفقر خاصة المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها.(شرقرق و قحام، 2016، صفحة 439)
- **توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة:** إن تحقيق أكثر اخضرارا ومراعي للبيئة يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يتطلب الأمر إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات وتغيرات هي كلية في طبيعة الاقتصاد يمنح القدرة للمؤسسات على الاستثمار وتبني أنماط إنتاج جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقا من سوق للعمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية.
- **توفير الوظائف الخضراء:** يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية واقتصاديات أكثر اخضرارا حيث تم خلق عشرات الملايين من الوظائف الخضراء وتقدم هذه الوظائف العديد من الفوائد منها:
  - رواتب ومزايا التنافسية.
  - فرص النمو.
  - الاستقرار الوظيفي.
  - المساهمة في إحداث فرق ايجابي.(شريف و عبدات، 2015، صفحة 223)

المطلب الرابع: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها بما في ذلك التنمية البشرية وحماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو 20+ على أن الاقتصاد الأخضر هو أداة من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، وإيجاد وظائف وتحقيق المساواة الاجتماعية.

يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل (علاقة تكاملية)، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي كما هو مبين في الشكل: (بديار و بكريتي، 2019، صفحة 26)

الشكل (03–02) : العلاقة بين الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة

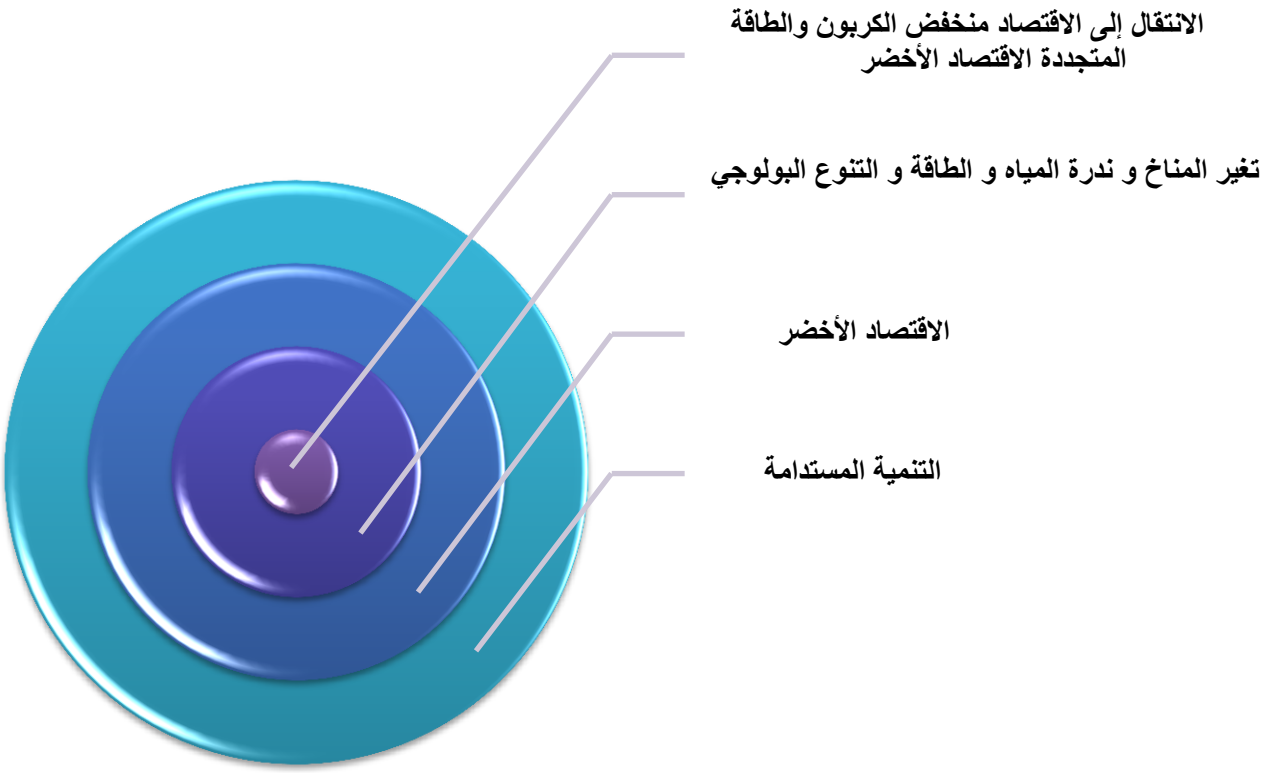

المصدر: (بديار و بكريتي، 2019، صفحة 26)

خلاصة الفصل:

تطورت العلاقة بين المفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والبيئة ،حيث أن النماذج الاقتصادية التنموية في بدايتها كانت معنية في الأساس بالحصول على معدلات نمو مرتفعة بغض النظر على المستويات العالية من التدهور في النظام البيئي مسببة بذلك مشكلات عدة أهمها مشكلتي التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية لذلك أدخل البعد البيئي ضمن النماذج الاقتصادية التنموية وأصبح ينظر للبعد البيئي على أنه ضرورة يجب مراعتها في هذه النماذج وكخلاصة، سبق ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يمثل الأداة العملية لتعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، فهو يعتبر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسا على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي.

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية بمؤسسة البسكرية للإسمنت

تمهيد:

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات البحث حول المسؤولية الاجتماعية والأداء والبعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية وكذلك التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، تطرقنا في هذا الفصل إلى محاولة إسقاط تلك المفاهيم على الدراسة الميدانية وهذا لتبيان الأثر فيما بينهما وذلك في إحدى المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في مؤسسة "البسكرية للإسمنت"، والتي أحدثت الفرق في الأسواق المحلية الجزائرية للإسمنت في فترة وجيزة من نشأتها.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي إلقاء نظرة على المؤسسة عينة الدراسة، من خلال التعريف بها وبأهم نشاطاتها حسب المعلومات المقدمة لنا من المؤسسة، إضافة إلى تحديد الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية من خلال تحديد أداة الدراسة المناسبة وتغيراتها، كما وسيتم التطرق إلى أهم اختبارات الدراسة الأولية لتحديد مدى صلاحيتها لاختيار نموذج الدراسة لضمان الحصول في الأخير على نتائج إحصائية ذات دلالة ومعنى، لتفسيرها وصياغتها إلى نتائج معممة على الدراسة ككل بعد اختبار الفرضيات وعليه قمنا بتقسيم الفصل الرابع إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة "البسكرية للإسمنت".

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة .

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة "البسكرية للإسمنت"

تعد مؤسسة البسكرية للإسمنت-بسكرة-واحدة من أهم المؤسسات الجزائرية في مجال صناعة الاسمنت، وتعتبر أول مصنع جزائري لمواد البناء خاص ودون شراكة أجنبية وهو من أضخم إنجازات "مجمع عموري"، وعليه وباختيارنا لها كمؤسسة محل لدراستنا الميدانية، سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة، نشأتها، نشاطاتها، وأخيراً التطرق للهيكل التنظيمي للبسكرية للإسمنت.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

1. **تعريف المؤسسة:** مؤسسة البسكرية للإسمنتBISKRIA CIMENT هي مؤسسة ذات أسهم بموجب القانون الجزائري النشاط الرئيسي للمؤسسة هو إنتاج وتسويق الاسمنت ومشتقاته. وتتكون من مقر واحد يقع في المؤسسة. مساهميها هم متعاملين اقتصاديين خواص ذو جنسية جزائرية.
2. **بطاقة فنية للمؤسسة:**

الجدول رقم (04-01): البطاقة الفنية للمؤسسة

اسم المؤسسة	البسكرية للإسمنت
الشكل القانوني	SPA
رأس المال الاجتماعي	4.284.00.000
تاريخ الإنشاء	2009-01-04
قطاع النشاط	مواد البناء، فرع الاسمنت
النشاط الرئيسي	إنتاج وتسويق الاسمنت
رمز النشاط	NRC : 109101
رقم التعريف الضريبي	907 283 024 698 000
رقم السجل التجاري	B090242836-00/07
الجنسية	جزائرية
موقع المؤسسة	جار بلحراش برانيس دائرة جمورة ولاية بسكرة، الجزائر
الهاتف	(+213) 560804234
الفاكس	(+213) 33558122
الموقع	www.biskriaciment-dz.com
البريد الالكتروني	contact@biskriaciment-dz.com

المصدر :من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: التعرف على مؤسسة البسكرية للإسمنت

1. الموقع الجغرافي:

تقع المؤسسة في جار بالحراش بلدية البرانيس دائرة جمورة ولاية بسكرة، وتبلغ مساحة مصنع الاسمنت 100 هكتار، حيث يقع على بعد 18 كم شمال شرق ولاية بسكرة على بعد 5 كم جنوب بلدية البرانيس. تستمد المؤسسة المواد الخام الرئيسية من رواسب جبل مهور الجيري الذي يقع على بعد حوالي 2 كم، وأيضا منجم الطاراف للطين الذي يقع على بعد 15 كم من مقر الإدارة العامة لمؤسسة الاسمنت.

2. نشاطات المؤسسة:

من خلال خطوط الإنتاج الثلاثة التي تعمل بشكل جزئي منذ جوان 2016 تنشط الشركة في إنتاج وتسويق الاسمنت ومشتقاته.

القدرة الحالية للإنتاج 5.000.000 طن/سنة وتجدر الإشارة إلى أن "البسكرية للإسمنت" يصنع أربع أنواع من الاسمنت وتتوفر به الوسائل التقنية لتصنيع جميع أنواع الاسمنت الشائعة:

هذا وإن منتوجات البسكرية للإسمنت مطابقة للمعيار الدولي الذي يحدد متطلبات نظام إدارة الجودة.

ISO9001:2015

CEM I 42.5N SR3 LH

CEM II / B-L 32.5 R

CEM II / A-L 42.5 R

CEM I 42.5 R

بالإضافة إلى النشاط الرئيسي وهو إنتاج الاسمنت، تقوم الشركة بأنشطة أخرى من بينها:

- صيانة وإصلاح آلات المحاجر والأشغال العامة.
- صيانة وإصلاح معدات الإنتاج من خلال ورشة الصيانة الميكانيكية والكهربائية وصناعة الغلايات.
- معالجة مياه الصرف الصحي.
- تأجير معدات المناولة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "البسكرية للإسمنت"

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة من:

الشكل (04 – 01) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة البسكرية للإسمنت

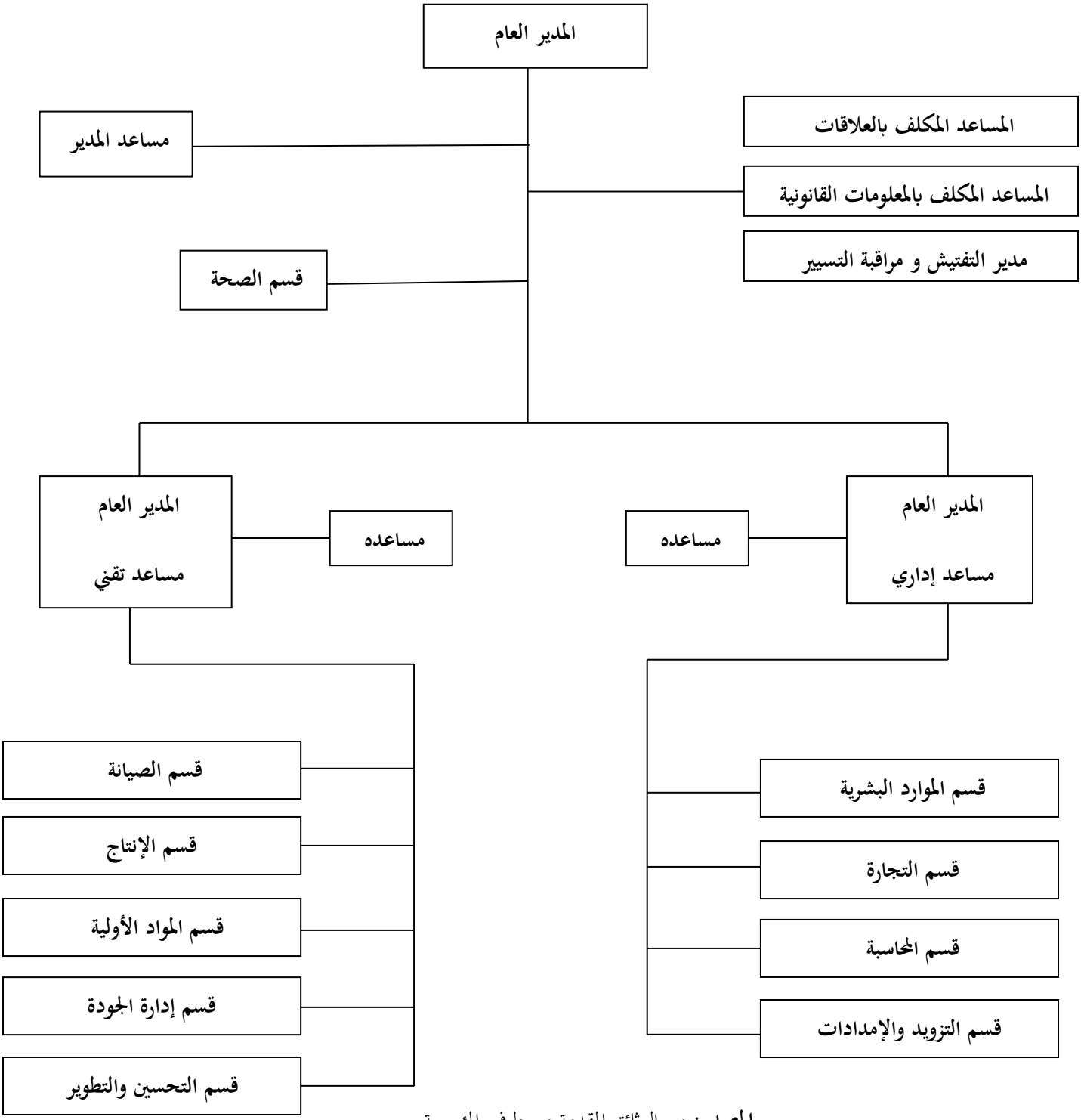

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

إن الهدف من القيام بالدراسة الميدانية هو تقديم عرض تحليلي لدور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مؤسسة البسكرية للإسمنت – بسكرة – لنتوصل إلى معرفة دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك باستخدام أدوات بحث مناسبة كالاستبيان.

المطلب الأول: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ،والذي يعتبر طريقة للبحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها ،كما يعتبر من أنسب المناهج وأكثرها استخداما في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية ،ويتسم المنهج الوصفي التحليلي بالواقعية لأنه يدرس الظاهرة كما هي في الواقع ،ويستخدم مختلف الأساليب المناسبة من كمية وكيفية للتعبير عن الظاهرة وتفسيرها من أجل التوصل على فهم وتحليل الظاهرة المبحوثة ،ويهدف ابحث إلى دراسة أبعاد المسؤولية ودورها في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مؤسسة البسكرية للإسمنت-بسكرة – حيث اعتمد هذا البحث على نوعين أساسين من البيانات :

1. البيانات الأولية:

تم الحصول عليها من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائيSpss V27(statistical package for Social Science) وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة ،بهدف الوصول إلى الدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

2. البيانات الثانوية:

تم الحصول عليها من خلال مراجعتنا للكتب والمنشورات الورقية والإلكترونية والرسائل الجامعية والملتقيات والمقالات المتعلقة بالموضوع قيد البحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي ساعدتنا في جميع مراحل البحث، والهدف من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في هذا البحث هو التعرف على الأسس والطرق السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال بحثنا الحالي.

3. أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبانة لجمع البيانات حول المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى التحول الاقتصاد الأخضر في مؤسسة البسكرية للإسمنت، وتكونت الاستبانة من قسمين:

❖ **القسم الأول:** ويتمثل في البيانات الشخصية للمبحوثين بمؤسسة البسكرية للإسمنت بسكرة وهي: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة في المنصب).

❖ **القسم الثاني:** وهو القسم الخاص بمحاور الاستبانة حيث تمثل في ثلاث محاور:

➢ **المحور الأول:** خاص بالمسؤولية الاجتماعية ويحتوي على 20 عبارة موزعة على 4 أقسام تتمثل في أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي: المسؤولية الخيرية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الاقتصادية وتوزعت كالتالي:

الجدول (04-02): توزيع عبارات أبعاد المسؤولية الاجتماعية

البعد	رقم العبارة
المسؤولية الخيرية	من 1 إلى 5
المسؤولية الأخلاقية	من 6 إلى 10
المسؤولية القانونية	من 11 إلى 15
المسؤولية الاقتصادية	من 16 إلى 20

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات الاستبيان

➢ **المحور الثاني:** خاص بالأداء والبعد البيئي ويحتوي على 10 عبارات موزعة على قسمين وهي :(الأداء البيئي ،البعد البيئي) وتوزعت كالتالي:

الجدول (04-03): توزيع عبارات الأداء البيئي والبعد البيئي

البعد	رقم العبارة
الأداء البيئي	من 20 إلى 25
البعد البيئي	من 26 إلى 30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الاستبيان

➢ **المحور الثالث:** خاص بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ويحتوي على 10 عبارات موزعة على قسمين وهي: التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر) وتوزعت كالتالي:

الجدول (04-04): توزيع عبارات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

البعد	رقم العبارة
التنمية المستدامة	من 30 إلى 35
الاقتصاد الأخضر	من 36 إلى 40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الاستبيان

وقد تم وضع أمام كل عبارة خمس إجابات وهذا بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي وهي موضحة في جدول التالي:

الجدول (04-05): سلم ليكارت الخماسي

الإجابة	5	4	3	2	1
الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (لطيفة، 2014-2015، صفحة 268)

4. أدوات التحليل الإحصائي:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها و اختبار صحة الفرضيات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for social sciences)SpssV27من خلال الأساليب الإحصائية التالية :

- **معامل الثبات ألفا كرونباخ (AlphaCronbch's)**: وذلك لقياس ثبات أداة البحث.
- **معامل الارتباط بيرسون (Pearsoncolleration)**:وذلك لقياس الاتساق الداخلي وقياس نوع ودرجة العلاقة بين متغيرات الدراسة ،فكلما كانت قيمته موجبة وأقرب إلى الواحد (1) دل ذلك على وجود ارتباط طردي قوي بين متغيري الدراسة بينما عندما تكون اقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على ارتباط طردي ضعيف .

أما إذا كانت قيمته سلبية وتقترب سلبية وتقترب من (1-) دل ذلك على وجود ارتباط عكسي قوي، وعندما تكون أقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على ارتباط عكسي ضعيف أما إذا كانت قيمته تساوي صفر فإنا هذا يدل على وجود أي ارتباط بين متغيري الدراسة.

- **معامل الالتواء (Skewness)**: يعرف الالتواء بأنه درجة التماثل أو البعد عن التماثل لتوزيع ما ،ويستخدم للتأكد من أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي .
- **معامل التفلطح (Kurtosis)**: وهو قياس يصف ارتفاع قيمة المنحنى من حيث الاعتدال، ويستخدم لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
- **مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive StatisticalMeasures):**وذلك من اجل وصف مجتمع الدراسة وإظهار خصائصه بالاعتماد على النسب المئوية والتكرارات واستخدامه للإجابة عن الأسئلة الدراسة، وذلك بتحليل إجابات أفراد العينة على العبارات الواردة في استبانة الدراسة، وترتيب متغيراتها حسب أهميتها بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- **تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance):**تم استخدامه من أجل التأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية.
- **تحليل الانحدار الأحادي (Simple Regressionanalysis):**وذلك للتحقق من أثر متغير واحد على متغير واحد.
- **انحدار المتعدد (Multi pleregressionanalysis):**وذلك للتحقق من أثر متغير واحد على عدة متغيرات.

المطلب الثاني: ثبات وصدق أداة الدراسة

تم في هذا المطلب التطرق إلى ثبات أداة هذه الدراسة وصدق أداة الدراسة .

الفرع الأول : ثبات أداة الدراسة

يشير مفهوم الثبات إلى اتساق أداة البحث وإمكانية الاعتماد عليها وتكرار استخدامها في القياس للحصول على النتائج وبعبارة أخرى أنها تعطي نفس النتائج إذا تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط.

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (CronbachAlpha)للاتساق الداخلي بصيغته الكلية والنهائية، ولكل متغير بجميع أبعاده وكانت النتائج موضحة كما يلي:

الجدول (04-06): معامل ثبات عبارات الاستبيان

المحـــاور		عدد العبارات	الفا كرونباخ
المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية الخيرية	05	0.950
	المسؤولية الأخلاقية	05	0.935
	المسؤولية القانونية	05	0.927
	المسؤولية الاقتصادية	05	0.902
	المجموع	**20**	**0.951**
الأداء البيئي والبعد البيئي	الأداء البيئي	05	0.938
	البعد البيئي	05	0.934
	المجموع	**10**	**0.944**
التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر	التنمية المستدامة	05	0.947
	الاقتصاد الأخضر	05	0.903
	المجموع	10	**0.954**
الكلي	**المجموع**	**40**	**0.968**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

من خلال البيانات المشار إليها في الجدول (04-06) أعلاه إلى أن معامل الثبات عبارات المسؤولية الاجتماعية مرتفعة وجميعها تفوق (% 90) حيث أن معامل الثبات الكلي لعبارات المسؤولية الاجتماعية بلغ (95.1%) وهو معامل ثبات جيد ومقبول لأغراض الدراسة ،أما معامل ثبات عبارات الأداء البيئي والبعد البيئي أيضا كانت مرتفعة و أغلبها تفوق إلى (90%)،حيث أن معامل الثبات الكلي لعبارات هذا المحور بلغ(94.4%)، وهو معامل ثبات جيد ومقبول لأغراض الدراسة أما بخصوص معامل ثبات عبارات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر أيضا كانت مرتفعة و أغلبها تفوق (90%) حيث أن معامل الثبات الكلي لعبارات هذا المحور بلغ (95.4%) وهو معامل ثبات جيد و مقبول لأغراض الدراسة .

في حين بلغ ثبات الكلي لجميع عبارات الاستبيان (96.8%) وهو معامل ثبات جيد ومقبول لأغراض الدراسة.

الفرع الثاني : صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد على نوعين من الصدق، الصدق الظاهري والصدق البنائي وفيما يلي توضيح لذلك:

1. الصدق الظاهري للأداة:

وللتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية للكلية وتم الأخذ بملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وإجراء التعديلات المطلوبة بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في عباراتها، وعلى ضوء تصويبات المحكمين قمنا بإعداد أداة هذه الدراسة (الاستبانة) بصورتها النهائية والملحق رقم (1) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية.

2. الصدق البنائي لأداة الدراسة:

ويقصد بصدق البناء مدى العلاقة بين ما يقيسه الاختبار وبين القائمة المستمدة من الإطار النظري للاختبار، أي قدرة ونجاح الاختبار الأداة في قياس متغير ظاهرة معينة بجميع جوانبها وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط "بيرسون " بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه هذه الفقرة، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (04-07): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية الخيرية

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
1	0,816**	0.000
2	0,919**	0.000
3	0,901**	0.000
4	0,909**	0.000
5	0,878**	0.000
*** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)**		
****دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)**		

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

يتضح من الجدول (04-07)أعلاه أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد تراوحت بين (81.6%) و(91.9%)عند مستوى دلالة 1%،حيث كانت جميع مستويات الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.01) ،وهذا يؤكد أن بعد المسؤولية الخيرية يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق .

الجدول (04–08): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية الأخلاقية

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
6	0.911**	0.000
7	0.905**	0.000
8	0.897**	0.000
9	0.895**	0.000
10	0.852**	0.000
* **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)** **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

يتضح من الجدول (04-08)أعلاه أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد تراوحت بين (85.2%)و(91.1%) عند مستوى دلالة (0.01) ،وهذا يؤكد أن بعد المسؤولية الأخلاقية يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق .

الجدول (04–09): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية القانونية

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
11	0.880**	0.000
12	0.918**	0.000
13	0.833**	0.000
14	0.877**	0.000
15	0.892**	0.000
* **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)** **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

يتضح من الجدول (04-09)أعلاه أن المعاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد تراوحت بين(83.3%) و (91.8%)عند مستوى دلالة 1% حيث كانت جميع المستويات الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.01) وهذا يؤكد أن بعد المسؤولية القانونية يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق.

الجدول (04-10): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية الاقتصادية

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
16	0.869**	0.000
17	0.876**	0.000
18	0.856**	0.000
19	0.785**	0.000
20	0.860**	0.000
* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

يتضح من الجدول (04-10)أعلاه أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد تراوحت بين (78.5%) و (87.6%) عند مستوى دلالة 1%،حيث كانت جميع مستويات الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.01)،وهذا يؤكد أن بعد المسؤولية الاقتصادية يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق.

الجدول (04-11): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير الأداء البيئي

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
1	0.873**	0.000
2	0.892**	0.000
3	0.912**	0.000
4	0.923**	0.000
5	0.882**	0.000
* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

يتضح من الجدول السابق (04-11) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والمتغير تراوحت بين (88.8%)و(92.8%) عند مستوى دلالة 1%،حيث كانت جميع مستويات الدلالة (0.000) وهي أقل (0.01)،وهذا يؤكد أن متغير الأداء البيئي يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق.

الجدول (04-12): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير البعد البيئي

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
6	0.874**	0.000
7	0.916 **	0.000
8	0.870**	0.000
9	0.897 **	0.000
10	0.896**	0.000
* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

يتضح من الجدول (04-12)أعلاه أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والمتغير تراوحت بين (87%)و(91.6%) عند مستوى 1%،حيث كانت جميع المستويات الدلالة (0.000) وهي أقل (0.01)،وهذا يؤكد أن متغير البعد البيئي يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق.

الجدول (04-13): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير التنمية المستدامة

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
1	0.909**	0.000
2	0.872**	0.000
3	0.933**	0.000
4	0.915**	0.000
5	0.911**	0.000
* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

يتضح من الجدول (04-13) أعلاه أن معاملات بين كل عبارة والمتغير تراوحت بين (87.2%) و(93.3%)عند مستوى دلالة 1%،حيث كانت جميع مستويات الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.01) وهذا يؤكد أن متغير التنمية المستدامة يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق.

الجدول (04-14): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمتغير الاقتصاد الأخضر

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة
6	0.877**	0.000
7	0.799**	0.000
8	0.861**	0.000
9	0.833**	0.000
10	0.876**	0.000
* دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) **دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

يتضح من الجدول (04-14) أعلاه أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والمتغير تراوحت بين (79.7%)و(87.7%)عند مستوى دلالة 1%،حيث كانت جميع مستويات الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.01)،وهذا يؤكد أن متغير الاقتصاد الأخضر يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة وتحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مجتمع وعينة الدراسة ،وتحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة .

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه يشمل الأفراد العاملين في المؤسسة من عمال وإطارات، مديرين ومشرفين، وذلك من أجل التقرب نحو الأفراد لتكملة الجانب الدراسي النظري لموضوعنا محل الدراسة، ومعرفة مدى توافق الجانب النظري بالواقع العلمي، حيث يتكون مجتمع البحث من جميع الأفراد الذين يزاولون وظائفهم بمؤسسة البسكرية للإسمنت والبالغ عددهم 1259 موظف، وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع البحث.

قمنا بتوزيع 100 استبيان وقد تم استرجاع 67 استبانة، تم استبعاد 07 استبانات منها لعدم صلاحيتها للتحليل وبالتالي كان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 60 استبانة أي ما يعادل 89.55% من الاستبيانات الصالحة.

الجدول التالي يوضح عدد الاستبيانات الموزعة، والمسترجعة الصالحة والملغاة ونسبة كل منهما:

الجدول رقم (04-15): توزيع مجتمع الدراسة

التعيين	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	100	%100
الاستبيانات الضائعة	33	33%
الاستبيانات المسترجعة	67	67%
الاستبيانات الصالحة	60	89.55%
الاستبيانات الملغاة	07	11.66%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

الفرع الثاني :تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة

إن وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة مثلتها أربعة (4) أسئلة تهدف في مجملها لتوضيح بعض الأمور التي تساعد في تحليل النتائج فيما بعد، والجداول الموالية تبين تفصيل هذه الخصائص.

1. توزيع العينة حسب الجنس:

الجدول (04-16): توزيع العينة حسب الجنس

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	43	%71.7
	أنثى	17	%28.3
	المجموع	60	%100

الشكل (04-02): توزيع العينة حسب الجنس

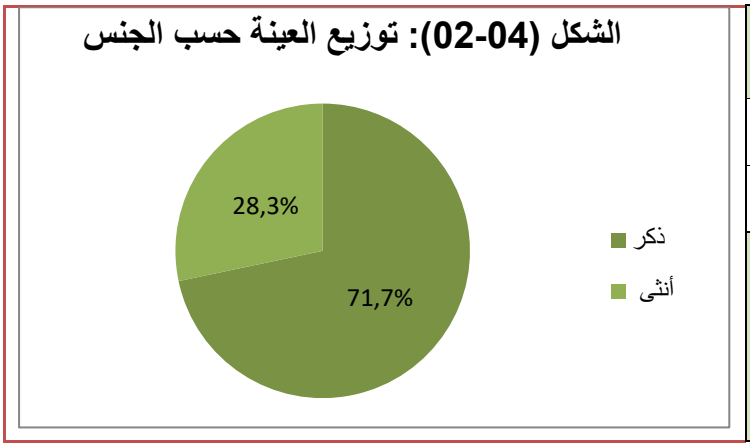

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

يتضح من الجدول (04-16) أن النسبة الكبيرة من المبحوثين كانت من الذكور حيث بلغت (71.7%)،بالمقابل بلغت نسبة الإناث (28.3%) ،يمكن تفسير هذه الفروقات بين الجنسين من خلال طبيعة ومتطلبات العمل في المؤسسة محل الدراسة ،خاصة في الجوانب الفنية والتقنية التي تعتبر في بيئتها المهنية أعمالاً رجالية .

2. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول (04-17): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	15	%25
	ليسانس	32	%53.3
	ماستر	13	%21.7
	المجموع	**60**	**%100**

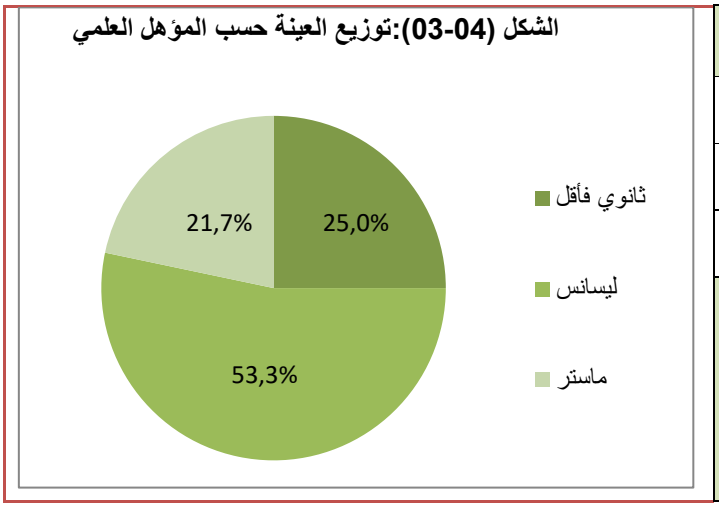

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

يتضح من الجدول (04-17) أن أغلبية المبحوثين يحملون شهادات جامعية، حيث بلغت فئة المبحوثين حملة الليسانس نسبة (53.3%) تليهم فئة مستوى التعليم الثانوي بنسبة (25%)،ثم حملة الماستر بنسبة (21.7%)،وتشير هذه النتائج إلى أن سياسات التوظيف في المؤسسة محل الدراسة موجهة نحو توظيف الأفراد ذوي المؤهلات الجامعية بشكل أكبر، نظراً لطبيعة نشاطها التي تتطلب مجموعة متنوعة من المهارات والمعارف.

3. توزيع العينة حسب العمر:

الجدول (04- 18): توزيع العينة حسب العمر

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	22	%36.7
	من 31 إلى 40 سنة	31	%51.7
	أكبر من 40 سنة	07	%11.6
	المجموع	**60**	**%100**

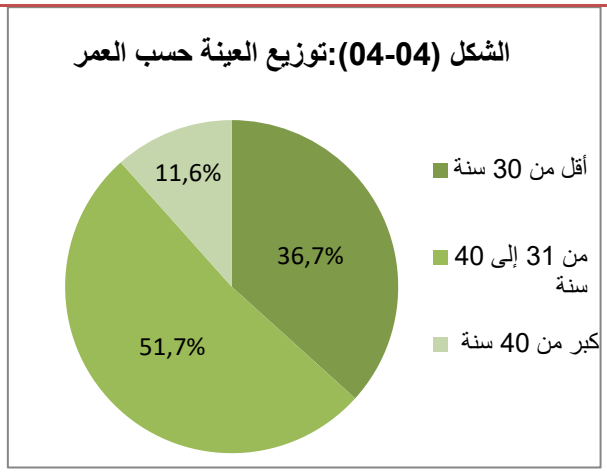

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

يتضح من الجدول (04-18) أن أكبر نسبة كانت للمبحوثين من 31 إلى 40 سنة حيث بلغت (51.7%) ،تليها فئة المبحوثين الأقل من 30 سنة بنسبة (36.7%) ،ثم فئة المبحوثين الأكبر 40 سنة بنسبة (11.6%) ،بناءاً على هذه النتائج يمكن القول أن المؤسسة محل الدراسة تركز على توظيف تركز على توظيف الشباب المؤهلين ،حيث يشكل الشباب نسبة (88.4%) من إجمالي الموظفين للمبحوثين إضافة إلى ذلك فإن (36.7%) من هؤلاء الشباب لديهم مستقبل وظيفي طويل الأمد ،مما يستدعي توفير فرص للتطوير والنمو في مساراتهم المهنية .

4. توزيع العينة حسب الخبرة:

الجدول (04-19): توزيع العينة حسب الخبرة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة
الخبرة	أقل من 5سنوات	38	%63.3
	من 5 إلى 10سنوات	18	%30
	من 11 إلى 15 سنة	4	%6.7
	المجموع	**60**	**%100**

الشكل (04-05):توزيع العينة حسب الخبرة

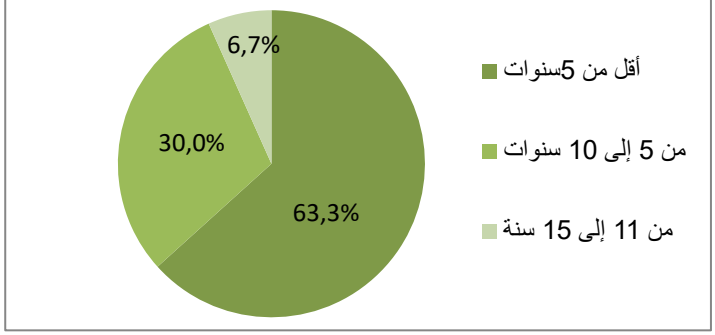

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

يتضح من الجدول (04-19) أن المبحوثين الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم (63.3)،تليها فئة المبحوثين من 05 إلى 10 سنوات بلغت نسبتهم (30)،في حين أن فئة من 11 إلى 15 سنة بلغت نسبتها (6.7)،ومنه يمكن القول أن نسبة (6.7) من الموظفين المبحوثين يتمتعون بمستوى عال من الخبرة، ونسبة (30) يتمتعون بمستوى مقبول من الخبرة، يضاف إلى ذلك (63.3) من المبحوثين في عينة الدراسة يحتاجون لاكتساب مزيد من الخبرة للمساهمة في نشاط المؤسسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات

نتناول في هذا المبحث التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والذي يتم فيه الإجابة عن التساؤلات الدراسة وتحليل عبارات المحاور الثلاثة وفي الأخير سوف نقوم باختبار صحة الفرضيات (الرئيسية والفرعية).

المطلب الأول: تحليل عبارات محاور الاستبانة:

سوف نقوم بتحليل محاور الاستبانة بغية الإجابة عن التساؤلات الدراسة، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) على مقياس ليكارت (01-05) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستبانة المتعلقة بمحوري الدراسة والمتمثلين في المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة، وقد تم تحليل المقياس وفقاً للمعادلة التالية:(بلوناس، 2016، الصفحات 180-179)

- ✓ طول الفئة = (القيمة العليا للبديل – القيمة الدنيا للبديل) / عدد المستويات
- ✓ طول الفئة = (5-1)/ 5 = 0.80

تم إضافة هذه القيمة إلى قيمة في المقياس وهي قيمة الواحد الصحيح "1" وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول كل فئة كالتالي:

- ✓ قيم المتوسط التي تتراوح بين (1 إلى أقل من 1.80) دال على مستوى منخفض جدا.
- ✓ قيم المتوسط التي تتراوح بين (1.80 إلى أقل من 2.60) دال على مستوى منخفض.
- ✓ قيم المتوسط التي تتراوح بين (2.60 إلى أقل 3.40) دال على مستوى متوسط.
- ✓ قيم المتوسط التي تتراوح بين (3.40 إلى أقل من 4.20) دال على مستوى مرتفع.
- ✓ قيم المتوسط التي تتراوح بين (0.20 إلى أقل من 5) دال على مستوى مرتفع جدا.

الفرع الأول :تحليل عبارات المسؤولية الاجتماعية

➢ **السؤال الأول: ما هو مستوى المسؤولية الاجتماعية السائد في مؤسسة البسكرية للإسمنت؟**

الجدول (04-20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات المسؤولية الاجتماعية

رقم العبارة	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
	1. المسؤولية الخيرية	**3.900**	**0.798**	**3**	**مرتفع**

1	تقدم المؤسسة مساعدات وتبرعات للمشاريع الخيرية.	4.117	0.846	1	مرتفع
2	تهتم المؤسسة بتوفير الأنشطة الاجتماعية لعامليها مثل النوادي الثقافية والجمعيات، من اجل المشاركة المجتمعية.	3.867	0.873	3	مرتفع
3	تساهم المؤسسة في النشاطات الموجهة (للنساء وذوي الاحتياجات الخاصة) العاملين فيها.	3.833	0.867	4	مرتفع
4	تقدم مصلحة الخدمات الاجتماعية للمؤسسة تسهيلات ومساعدات في المناسبات والأعياد.	3.783	0.940	5	مرتفع
5	تساعد المؤسسة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس وطرق ومستشفيات وبرامج الإسكان وغيرها.	3.900	0.986	2	مرتفع
	2. المسؤولية الأخلاقية	**3.783**	**0.885**	**4**	**مرتفع**
6	تتسم عملية استقطاب الكفاءات من منافسي المؤسسة بالنزاهة.	3.683	0.948	4	مرتفع
7	تصوغ المؤسسة أهدافها بما يتوافق مع قيمها وأخلاقياتها التي وضعتها في رسالتها.	3.633	1.041	5	مرتفع
8	تسعى المؤسسة لإرساء الشفافية في نقل المعلومات وتوزيعها بين موظفيها دون تمييز.	3.717	0.958	3	مرتفع
9	تراعي المؤسسة حقوق الإنسان المنصوص عليها دوليا في حفظ وصيانة حقوق موظفيها.	3.750	1.052	2	مرتفع
10	تحترم المؤسسة العادات والتقاليد الأعراف السائدة لدى موظفيها وفي المحيط الذي تنشط فيه.	4.133	0.965	1	مرتفع
	3. المسؤولية القانونية	**4.036**	**0.802**	**1**	**مرتفع**
11	تلتزم المؤسسة بالقوانين الخاصة بالحماية من الأخطار المهنية والأمراض وحوادث العمل.	4.050	0.872	3	مرتفع
12	تلتزم المؤسسة بتوفير حقوق العمال من خدمات اجتماعية (كضمان النقل من والى موقع العمل وتقديم تسهيلات للحصول علىالسكن...).	4.083	0.926	2	مرتفع
13	تحرص المؤسسة على تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة.	4.117	0.846	1	مرتفع
14	تمتلك المؤسسة نظاما صارما لمحاربة الفساد الإداري.	4.000	0.921	4	مرتفع
15	وضوح القوانين التي تحدد طبيعة العلاقة ما بين المؤسسة والموظفين	3.933	0.989	5	مرتفع

4. المسؤولية الاقتصادية		**4.030**	**0.751**	**2**	**مرتفع**
16	تسعى المؤسسة إلى زيادة فوائدها الاقتصادية دون إجهاد لقدرات موظفيها.	**3.967**	**0.965**	**4**	**مرتفع**
17	تتميز منتجات المؤسسة بالنوعية الجيدة والسعر المناسب.	**4.067**	**0.841**	**2**	**مرتفع**
18	تهتم المؤسسة بتوطيد علاقتها مع المؤسسات المنافسة.	**4.000**	**0.864**	**3**	**مرتفع**
19	تساهم المؤسسة في دعم الاقتصاد المحلي.	**4.200**	**0.777**	**1**	**مرتفع جدا**
20	توفر المؤسسة برنامج تكويني لعمالها من اجل رفع قدراتهم الإنتاجية.	**3.917**	**0.979**	**5**	**مرتفع**
المسؤولية الاجتماعية		**3,678**	**0,768**	**——**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

1.المسؤولية القانونية :يتضح من خلال الجدول(04-20) أن بعد المسؤولية القانونية جاء بالترتيب الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد العينة الدراسة ،إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (4.036) بانحراف معياري (0.802) ،ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة" كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد المسؤولية القانونية تشكل قبولاً مرتفعاً نسبياً ،حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.933-4.117) و تراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (0.846_0.989)،بناءاً على إجابات المبحوثين في مؤسسة البسكرية للإسمنت ،يظهر أن المسؤولية القانونية للمؤسسة تحظى بمستوى مرتفع من الأهمية فالمؤسسة تلتزم بالقوانين الخاصة بالحماية من الأخطار المهنية والأمراض وحوادث العمل مما يعكس اهتمامها بسلامة وصحة موظفيها وموظفيها وتوفير بيئة عمل آمنة.

بالإضافة إلى ذلك تلتزم المؤسسة بتوفير حقوق العمال من خلال توفير خدمات اجتماعية ،مثل ضمان النقل من وإلى موقع العمل و تقديم تسهيلات للحصول على السكن ،مما يعزز رفاهية وراحة موظفيها ويساهم في تحسين حياتهم ،وتحرص المؤسسة على تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة ،سواء كانت تلك القوانين تتعلق بالعمل ،أو بشؤون المالية أو البيئية مما يعكس التزامها بالمعايير القانونية والأخلاقية في أداء أعمالها ،وتمتلك المؤسسة نظاماً صارماً لمحاربة الفساد الإداري الأمر الذي يعزز نزاهتها وشفافيتها ويضمن تنفيذ العمليات بطريقة مبنية على القواعد والمبادئ القانونية، بشكل عام توضح هذه النقاط وضوح القوانين التي تحدد طبيعة العلاقة بين المؤسسة والموظفين ،وتؤكد التزام المؤسسة تطبيق المعايير القانونية و الأخلاقية في جميع الجوانب عملها .

1. **المسؤولية الاقتصادية** : يتضح من خلال الجدول(04-20) أن المسؤولية لاقتصادية جاء بالترتيب لثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة ،إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (4.030) بانحراف معياري (0.751) ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة "كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البعد المسؤولية الاقتصادية تشكل قبولا مرتفعاً نسبياً ،حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.917-4.200) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (0.777-0.979)بناءاً على إجابات المبحوثين، يتضح أن المسؤولية الاقتصادية للمؤسسة تحظى بمستوى مرتفع من

الأهمية ،مما يعكس مما يعكس التزامها بتحقيق الاستدامة الاقتصادية و المساهمة في التنمية المستدامة ،ويبين أن المؤسسة تسعى إلى زيادة فوائدها الاقتصادية دون إجهاد قدرات موظفيها ،مما يعكس رغبتها في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ورفاهية الموظفين وجودة حياتهم العملية ،وتتميز منتجات المؤسسة بالنوعية الجيدة ولسعر المناسب ،وهذا يدل على اهتمامها بتلبية احتياجات لعملاء وتوفير قيمة مضافة لهم كما تهتم المؤسسة بتوطيد علاقتها مع المؤسسات لمنافسة ،وهذا يعكس رغبتها في بناء شراكات استراتيجية تعود بالفائدة على جميع وتعزز من مكانتها في السوق وتساهم المؤسسة في دعم الاقتصاد محلي سواء من خلال توفير فرص عمل أو المساهمة في النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي مما يعكس اهتمامها بتطوير وتنمية مهارات موظفيها وتعزيز قدرتهم على تحقيق الأداء المتميز .

2. **المسؤولية الخيرية** : يتضح من خلال الجدول (04-20)أن بعد المسؤولية لخيرية جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة ،إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (3.900) بانحراف معياري (0.798) ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة" كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد العينة البحث على عبارات بعد المسؤولية الخيرية تشكل قبولا مرتفعا نسبيا حيث تتراوح المتوسطات ما بين (3.783-0.798) وتراوحت انحرافتها المعيارية ما بين (0.846-0.986) فمن خلال إجابات المبحوثين يتضح أن المسؤولية الخيرية تحظى بمستوى مرتفع من الأهمية في عمل المؤسسة .

تعمل المؤسسة على تعزيز التواصل والتآزر مع المجتمع المحلي من خلال مجموعة من الإجراءات الخيرية والاجتماعية تشمل هذه الجهود تقديم مساعدات و تبرعات للمشاريع الخيرية ،وتوفير الأنشطة الاجتماعية لعامليها ،والمساهمة في النشاطات الموجهة لفئات محددة مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بتقديم الدعم والمساعدة في المناسبات والأعياد بالإضافة إلى المشاركة في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع كبناء المدارس والمستشفيات فهذه الجهود تظهر التفاني و الالتزام المجتمعي لدى المؤسسة و الذي يسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

3. **المسؤولية الأخلاقية** : يتضح من خلال الجدول (04-20) أن بعد المسؤولية الأخلاقية جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (3.783)بانحراف معياري (0.885) ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة" كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات بعد المسؤولية الأخلاقية تشكل قبولا مرتفعاً نسبياً حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.633-4.133) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (0.948-1.058) ،وتمثلت الممارسات التي وافق عليها أفراد العينة في احترام أخلاقيات العمل ومكافحة أنواع الفساد إداري والعدالة في معاملة العاملين والنزاهة في استقطاب العاملين .

وبناءاً على ما سبق يتضح لنا أن مستوى المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة البسكرية للإسمنت بسكرة جاء مرتفعا حسب مقياس الدراسة حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة (3.937).

الفرع الثاني: تحليل عبارات الأداء البيئي والبعد البيئي والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

- **السؤال الثاني: ما هو مستوى كل من (الأداء البيئي، البعد البيئي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر) السائد في مؤسسة البسكرية للإسمنت؟**

الجدول (04-21): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات (الأداء البيئي، البعد البيئي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر)

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
	1. الأداء البيئي	**3,746**	**0,845**	**--**	**مرتفع**
1	تحقق المؤسسة غايتها وأهدافها دون إلحاق الضرر بالبيئة.	3.767	0.851	1	مرتفع
2	تخصص المؤسسة ميزانية خاصة من اجل إزالة الأنشطة التي تؤثر على قيمة المنتج بيئيا.	3.750	1.002	3	مرتفع
3	تحرص المؤسسة على تقديم منتجات صديقة للبيئة.	3.733	0.918	5	مرتفع
4	تشخص المؤسسة تأثيراتها البيئة وتعمل على تقليلها ومتابعتها	3.733	0.989	4	مرتفع
5	تحقق المؤسسة أقصى قدر من الإنتاج المرجوة مع الحد من الأضرار البيئية	3.750	0.950	2	مرتفع
	2. البعد البيئي	**3.793**	**0.881**	**--**	**مرتفع**
6	لدى المؤسسة معرفة مسبقة بحدودها البيئية.	3.933	0.972	1	مرتفع
7	تهتم المؤسسة بدراسة الاستثمارات البيئية والمفاضلة بينها للحد من انبعاثات الآلات الملوثة للبيئة.	3.750	0.968	4	مرتفع
8	تساهم المؤسسة في الحفاظ على الموارد الطبيعية من التلوث	3.750	1.068	5	مرتفع
9	للمؤسسة نظام بيئي فعال يهدف إلى الحد من الاستنزاف البيئي.	3.767	0.963	2	مرتفع
10	تراعي المؤسسة ترشيد استهلاكها قدر المستطاع من الموارد الطبيعية.	3.767	0.981	3	مرتفع
	3. التنمية المستدامة	**3.603**	**0.998**	**--**	**مرتفع**
11	تراعي المؤسسة خلال نشاطها حق الأجيال اللاحقة من الموارد المتاحة التي تستهلكها حاليا.	3.767	1.110	1	مرتفع
12	تراجع المؤسسة باستمرار الأوضاع البيئية الحالية وتحاول تكييفها مع نوعية نشاطها.	3.583	1.046	4	مرتفع
13	أجور العمال في المؤسسة توفر الرفاهية الكافية لأسرهم.	3.600	1.167	3	مرتفع

14	تعمل المؤسسة على تعزيز مستوى الوعي البيئي لدى موظفيها وتشجعهم على طرح اقتراحاتهم.	3.400	1.061	5	مرتفع
15	الدخل المتاح يتيح هامشا من التوفير للمستقبل.	3.683	1.112	2	مرتفع
	4. الاقتصاد الأخضر	**3.603**	**0.793**	**--**	
16	مفهوم مصطلح الاقتصاد الأخضر متداول في المؤسسة.	3.533	0.947	4	مرتفع
17	واجهت المؤسسة صعوبة في تبني الاقتصاد الأخضر.	3.717	0.825	1	مرتفع
18	للمؤسسة قدرة على تحمل كافة متطلبات الاقتصاد الأخضر.	3.683	0.930	2	مرتفع
19	يساهم الاقتصاد الأخضر في تقليل المخاطر البيئية في المؤسسة.	3.667	0.914	3	مرتفع
20	ساعد الاقتصاد الأخضر المؤسسة في تصنيع منتجات صديقة للبيئة.	3.417	1.046	5	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

1. **الأداء البيئي** :يتضح من خلال الجدول(04-21) أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (3.764)بانحراف معياري (0.845)ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المتغير يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة" كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الأداء البيئي تشكل قبولاً مرتفعاً نسبياً حيث تتراوح المتوسطات ما بين (3.733-3.746) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين(0.851-1.002) وهذا يشير إلى أن مؤسسة البسكرية للإسمنت قد نجحت في تحقيق الأداء البيئي مرتفع وفق لإجابات المبحوثين مما يعكس التزامها القوي بالحفاظ على البيئة و تعزيز الاستدامة يتضح من هذا الأداء أن المؤسسة لا تكتفي بتحقيق غاياتها وأهدافها دون إلحاق الأضرار بالبيئة فقط ،بل تتبنى نهجا استباقياً في حماية البيئة من خلال ميزانية خاصة لإزالة الأنشطة التي تؤثر سلباً على قيمة المنتج بيئياً ،وتظهر المؤسسة إدراكها العميق للمسؤولية البيئية وحرصها على تقديم منتجات صديقة علاوة على ذلك تقوم المؤسسة بتشخيص تأثيرها البيئية هذا الالتزام ينعكس أيضا في جهودها لتحقيق أقصى قدر من الإنتاج المرجوة مع الحد من الأضرار البيئية وهو توازن دقيق يتطلب تخطيطاً دقيقاً و تطبيقاً فعالاً للإجراءات البيئية ومن خلال هذه الممارسات تظهر مؤسسة البسكرية للإسمنت أنها ليست فقط قادرة على تحقيق أداء اقتصادي متميز ،بل أنها تدمج هذا الأداء مع التزامات بيئية قوية مما يعزز كمؤسسة مسؤولة ومستدامة بيئياً.
2. **البعد البيئي** :يتضح من خلال الجدول(04-21) أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المتغير (3.793) بانحراف معياري (0.881)ووفقا لمقياس الدراسات فإن هذا المتغير يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة" كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسات على عبارات المتغير بيئي تشكل قبولاً مرتفعاً نسبياً حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.750-3.933) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (0.963-1.068) فمن خلال إجابات المبحوثين حول مجموعة متنوعة من المبادرات و الإجراءات التي تعكس الاهتمام بالبيئية ورفاهية الموظفين في المؤسسة تراعي حق الأجيال اللاحقة من الموارد المتاحة التي تستهلكها حالياً مما يعكس

التزاماً قوياً بالاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ،وهذا النهج يضمن أن تكون المؤسسة قدرة على الاستمرار في العمل دون استنفاذ الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها بالإضافة إلى ذلك تراجع المؤسسة باستمرار الأوضاع البيئية الحالية وتحاول تكييفها مع نوعية نشاطاتها مما يشير إلى أنها تتابع بدقة تأثيراتها البيئية وتسعى جاهدة لتقليلها من خلال تكييف عملياتها مع أفضل الممارسات البيئية الممكنة ،النهج التفاعلي يضمن أن تكون المؤسسة قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية المستجدة بفعالية أما من ناحية الاجتماعية فإن أجور العمال في المؤسسة توفر الرفاهية الكافية لأسرهم مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعاملين لذلك فإن هذا لالتزام برفاهية الموظفين يعزز من ولائهم وإنتاجيتهم و يخلق بيئة عمل إيجابية علاوة على ذلك تعمل المؤسسة على تعزيز مستوى الوعي البيئي لدى موظفيها وتشجعهم على طرح اقتراحاتهم مم يعزز من مشاركة الموظفين ويخلق ثقافة مؤسسية قائمة على الاستدامة والتعاون ،وهذه الثقافة التحفيزية تساهم في تحقيق تحسينات مستمرة في الأداء البيئي ،وأخيراً قد بينت النتائج كذلك أن الدخل المتاح يتيح هامشا من التوفير للمستقبل ،مما يدل على أن المؤسسة ليست فقط تركز على تحقيق الأرباح في الحاضر بل تخطط أيضاً للاستدامة المالية على المدى لطويل بشكل عام فإن هذه الاستراتيجية تضمن أن تكون لمؤسسة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية .

3. **التنمية المستدامة** :يتضح من خلال الجدول(04-21) أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المتغير (3.606) بانحراف معياري (0.998) ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المتغير يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة " كما نلاحظ من المتوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التنمية المستدامة تشكل قبولا مرتفعاً نسبياً حيث تتراوح المتوسطات ما بين (3.400- 3.676) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (1.046-1.167) فمن خلال إجابات المبحوثين يتضح مدى التزام المؤسسة بمبادئ الاستدامة مما يعزز دورها الايجابي في المجتمع والبيئة ،فالمؤسسة تقوم بمحافظة على موارد الأجيال القادمة من خلال استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وتقليل الفاقد مما يسهم في الحفاظ على هذه الموارد للأجيال المستقبلية بالإضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بمراجعة مستمرة للأوضاع البيئية الحالية وتكييف عملياتها لتكون أكثر توافقا مع البيئة وذلك عبر اعتماد تقنيات صديقة للبيئة وتحسين إدارة النفايات.
4. **الاقتصاد الأخضر** :يتضح من خلال الجدول(04-21) أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المتغير (3.603)بانحراف معياري (0.793)ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المتغير يشير إلى نسبة قبول "مرتفعة" كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد العينة الدراسة على عبارات متغير الاقتصاد الأخضر تشكل قبولا مرتفعاً نسبياً ،حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.417-3.717) وتراوحت انحرافاتها المعيارية ما بين (0.825- 1.046) وفقاً لأجوبة المبحوثين فإن الاقتصاد الأخضر قد حقق مستوى مرتفع من الأهمية داخل المؤسسة حيث أصبح هذا المصطلح متداولاً بشكل واسع بين الموظفين والإدارة ومع ذلك لم يكن تبني الاقتصاد الأخضر مهمة سهلة ،إذ واجهت المؤسسة صعوبات في البداية تتعلق بتكييف العمليات و الموارد لتتماشى مع معايير الاستدامة الجديدة لكن بفضل إمكانياتها وقدرتها على تحمل متطلبات الاقتصاد الأخضر ،وتمكنت المؤسسة من تجاوز هذه الصعوبات فالاستثمارات في التكنولوجيا المستدامة ،التدريب المستمر للموظفين ،وتطوير البنية التحتية البيئية كلها عناصر ساعدت المؤسسة على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الأخضر هذه الجهود ساهمت في تقليل المخاطر البيئية المرتبطة بعملياتها من خلال تقنيات الإنتاج النظيفة.

لعب الاقتصاد الأخضر دوراً محورياً في مساعدة المؤسسة على تصنيع منتجات صديقة للبيئة، هذا التوجه لم يعزز فقط من سمعة المؤسسة بين المستهلكين الواعين بيئياً بل فتح أيضا أبواباً جديدة في السوق للمنتجات المستدامة، ويمكن القول أن تبني الاقتصاد الأخضر

في مؤسسة البسكرية للإسمنت ليس مجرد خطوة نحو الاستدامة بل هو استثمار طويل الأمد يعزز من تنافسية المؤسسة ويضمن مستقبلا أفضل للبيئة.

المطلب الثاني : اختبار التوزيع الطبيعي

سنقوم باختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة للتأكد من إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي ومن أجل ذلك قمنا بحسابه باستعمال معاملي الالتواء والتفلطح، حيث تقول الدراسات الإحصائية أن (Skewness) يجب أن يكون محصور بين [1- ،1] و(Kurtosis) محصور[3- ،3] ودراسات تقول أن (Skewness) يجب أن يكون محصور بين[3- ،3]و(Kurtosis) محصور بين [7- ،7] ،ومنه قمنا بالاعتماد على الدراسة التالية :

الجدول (04-22): اختبار التوزيع الطبيعي (Kurtosis, Skewness)

الأبعاد	معامل التفلطح		معامل الالتواء	
	الخطأ	القيمة	الخطأ	القيمة
المسؤولية الخيرية	-0,582	0,309	-0,015	0,608
المسؤولية الأخلاقية	-1,196	0,309	1,797	0,608
المسؤولية القانونية	-1,116	0,309	2,592	0,608
المسؤولية الاقتصادية	-0,689	0,309	0,172	0,608
البعد البيئي	-0,925	0,309	1,246	0,608

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

يظهر الجدول (04-22) أن قيمة معامل الالتواء محصورة بين (0.015-) و(2.592) وقيمة معامل التفلطح محصورة بين (1.196-) و(0.582-) وهما في المجال المطلوب وهذا يؤكد بأن البيانات تتبع توزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات

- ✓ **اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي في مؤسسة البسكرية للإسمنت.**

للتأكد من صلاحية النموذج تم استخدام التباين للانحدار من اجل اختبار هذه الفرضية.

الجدول (04-23): تحليل تباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةFالمحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	17.478	1	17.478	35.747	**0.000**
الخطأ	28.359	58	0.489		
المجموع	45.837	59			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

من خلال النتائج الواردة في الجدول (04-23) أعلاه يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة (F)المحسوبة (35.747) عند مستوى دلالة (0.000) و هي أقل من (0.05) وهذا دليل أن نموذج ذو أهمية إحصائية وعليه يمكن اختبار الفرضية.

الجدول (04-24): تحليل تباين الانحدار البسيط لاختبار أثر المسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي

النموذج	B	الخطأ المعياري	Tالمحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	0.566	0.547	1.034	0.305
المسؤولية الاجتماعية	0.820	0.137	5.979	0.000
معامل الارتباط (0.618)=R معامل التحديد (0.381)=R^2				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSpssV27

وطبقاً للنتائج الموضحة في الجدول (04-24) أعلاه فإن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير مباشر على البعد البيئي حيث بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05) كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت (0.618) وهذا دليل على وجود ارتباط موجب بين المتغيرين، كما نلاحظ أن معامل التحديد بلغ (0.381) وهذا يعني أن 38.1%من المتغيرات الحاصلة في البعد البيئي مفسرة إلى تغيرات حاصلة في المسؤولية الاجتماعية و% 61.9 من المتغيرات تعود لعوامل أخرى.

لذلك فإننا نقبل الفرضية التي تشير على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على المتغير البعد البيئي في مؤسسة البسكرية للإسمنت.

✓ **اختبار صحة الفرضيات الفرعية :**

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

الجدول (04-25): تحليل تباين الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على المتغير البعد البيئي

الأبعاد	B	الخطأ المعياري	Bêta	T المحسوبة	مستوى الدلالة
المسؤولية الخيرية	-0.077	0.136	-0.70	-0.566	0.573
المسؤولية الأخلاقية	0.596	0,127	0.599	4.678	0.000
المسؤولية القانونية	-0.205	0,173	-0.186	-1.187	0.240
المسؤولية الاقتصادية	0.457	0,190	0.390	2.405	0.020
دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SpssV27

عند بحث أثر كل بعد من بناء المسؤولية الاجتماعية على المتغير البعد البيئي تبين لنا ما يلي:

✓ عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "المسؤولية الخيرية" على المتغير البعد البيئي في مؤسسة البسكرية للإسمنت عند مستوى دلالة (0.05) ذلك أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (0.566-) عند مستوى دلالة (0.573) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

وعليه فإننا نرفض الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الخيرية على المتغير البعد البيئي في المؤسسة البسكرية للإسمنت.

✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "المسؤولية الأخلاقية" على المتغير البعد البيئي في مؤسسة البسكرية للإسمنت عند مستوى دلالة (0.05) ذلك قيمة (F) المحسوبة بلغت (4.678) عند المستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) كما نلاحظ أن قيمة (B) بلغت (0.596) وهذا يعني 59.6% من التباين الحاصل على المتغير البعد البيئي مفسر إلى تباينات الحاصلة في المسؤولية الأخلاقية و 40.4% من التباين يعود لعوامل أخرى.

وعليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الأخلاقية على المتغير البعد البيئي في المؤسسة البسكرية للإسمنت.

✓ عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "المسؤولية القانونية " على المتغير البعد البيئي في مؤسسة البسكرية للإسمنت عند مستوى دلالة (0.05) ذلك أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (1.187-) عند مستوى دلالة (0.240) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

وعليه فإننا نرفض الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية القانونية على المتغير البعد البيئي في مؤسسة البسكرية للإسمنت.

- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "المسؤولية الاقتصادية على المتغير البعد البيئي في المؤسسة البسكرية للإسمنت عند مستوى دلالة (0.05) ذلك أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (2.405) عند مستوى دلالة (0.020) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) كما نلاحظ أن قيمة (B) بلغت (0.457) وهذا يعني أن 45.7%من التباين الحاصل على المتغير البعد البيئي مفسر إلى تباينات حاصلة في المسؤولية الاقتصادية و 54.3% من التباين يعود لعوامل أخرى.

وعليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاقتصادية على المتغير البعد البيئي في المؤسسة البسكرية للإسمنت.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة البسكرية للإسمنت وتم التعرف على هيكلها التنظيمي وأهم نشاطاتها واعتمدنا على الاستبيان لجمع البيانات في هذه الدراسة والذي تم توزيعه على عينة على من الموظفين من مختلف المصالح الإدارية في المؤسسة البسكرية للإسمنت ،وتضمنت الاستمارة ثلاث محاور أساسية المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (المسؤولية الخيرية ،المسؤولية الأخلاقية ، المسؤولية القانونية ، المسؤولية الاقتصادية) الأداء البيئي والبعد البيئي ،وكذلك التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ،وهدفنا من خلالها على الإجابة على إشكالية الدراسة وهي : ما هو دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مؤسسة البسكرية للإسمنت ؟ عند استرجاع الاستبيان قمنا بعرض وبتحليل وتفسير نتائج وباختبار الفرضيات حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ بالنسبة للفرضية الرئيسية أكدت نتيجة اختبارها على وجود أثر دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على المتغير البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05) ووجود علاقة ارتباط موجبة بين المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي.
- ✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى أكدت نتيجة اختبارها على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية الخيرية على المتغير البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05).
- ✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية أكدت نتيجة اختبارها على وجود أثر ذو دلالة إحصائية المسؤولية الأخلاقية على المتغير البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05) ووجود علاقة ارتباط موجبة وجيدة بين المسؤولية الأخلاقية والبعد البيئي.
- ✓ بالنسبة الفرضية الفرعية الثالثة أكدت نتيجة اختبارها على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية المسؤولية القانونية على المتغير البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05).
- ✓ بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة أكدت نتيجة اختبارها على وجود أثر ذو دلالة إحصائية المسؤولية الاقتصادية على المتغير البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05) ووجود علاقة ارتباط بين المسؤولية الاقتصادية والبعد البيئي.

خاتمة

تلعب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية دورا حاسما في تعزيز البعد البيئي في إطار التحول الى الاقتصاد الأخضر. من خلال تبني ممارسات مستدامة، يمكن للمؤسسات تقليل تأثيرها السلبي على البيئة، وتحسين صحتها ورفاهية المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.

إن تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية يساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلق مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وبالتالي فان دمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات الأعمال يعد ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية المتزايدة، وخطوة أساسية نحو تحقيق التحول المنشود نحو اقتصاد اخضر مستدام.

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع "دور المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية في إطار التحول الى الاقتصاد الأخضر" لدى مؤسسة البسكرية للإسمنت ولاية بسكرة من اجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بهدف الإجابة على إشكالية البحث.

وقد توصلنا من خلال دراستنا الى مجموعة من النتائج يمكن تصنيفها الى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية وهي كالآتي:

1. النتائج:

أولا/النتائج النظرية:

- ✓ تجسد المسؤولية الاجتماعية التزاماً أخلاقياً وفعالاً من قبل المؤسسات اتجاه المجتمع وتتجاوز مجرد تحقيق الأرباح فهي بمثابة عقد بين المؤسسة والمجتمع .
- ✓ تجسد المسؤولية الخيرية رسالة سامية تهدف إلى خدمة المجتمع وتلبية احتياجاتهم من خلال السعي لتحقيق كفاءة وجودة الحياة للمجتمع و الحفاظ على الموارد الطبيعية .
- ✓ تعتبر المسؤولية الأخلاقية عملا أخلاقياً واجباً على إدارة المؤسسة السير عليه في أنشطتها المختلفة بما يتوافق مع مبادئ و قيم المجتمع المحيط بها .
- ✓ تشكل المسؤولية القانونية إطاراً تنظيمياً يلزم كلا من الحكومة و المجتمع معاً كشركاء لتحقيق الصالح العام .
- ✓ إن استمرار حياة الإنسان و نشاطه بصفة عادية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضمان استدامة البيئة ، فمن خلال حماية عناصر البيئة من التلوث ، و إجراء تغييرات جوهرية في سلوكياته، يساهم في ضمان استمرارية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة .
- ✓ يعد استنزاف الموارد الطبيعية الغير المتجددة من أشد الأضرار البيئية خطورة على الإنسان في الحاضر و المستقبل .
- ✓ للأداء البيئي عدة مؤشرات لقياسه ، أهمها مؤشر الأداء البيئي environment performance index EPI و البصمة البيئية .
- ✓ ارتبط ظهور مفهوم التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بتزايد الوعي و الاهتمام بالقضايا البيئية، و العلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية و البيئة .

- ✓ يعد الاقتصاد الأخضر من أهم الموضوعات الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي ، سواء في الدولة المتقدمة أو الدول النامية .

ثانيا/النتائج التطبيقية :

- ✓ فئة الذكور في مؤسسة البسكرية للإسمنت هي الفئة الغالبة في المؤسسة وذلك راجع لطبيعة نشاطها .
- ✓ اغلب الموظفين في مؤسسة البسكرية للإسمنت لديهم مستوى جامعي وهذا عامل إيجابي للمؤسسة لأنه يساهم في تحسين أدائه وزيادة المردودية، من خلال الاستثمار في كفاءاتهم.
- ✓ الفئة الغالبة في مؤسسة البسكرية للإسمنت هي فئة الشباب وهذا يعد عاملا إيجابيا بالنسبة للمؤسسة، وكذلك اغلب الموظفين يتمتعون بخبرة مقبولة والتي تفوق الخمس سنوات وهذا أيضا يعد من العوامل الإيجابية للمؤسسة.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الاجتماعية جاء بمستوى مرتفع وفقا لمقياس الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.678) بانحراف معياري (0.768). مما يدل على التزام مؤسسة البسكرية للإسمنت بالاستدامة والقضايا الاجتماعية، بما في ذلك الاهتمام بالبيئة، ودعم المجتمعات المحلية، والشفافية في العمل والتواصل مع الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة والشركاء الاجتماعيين.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الخيرية جاء بمستوى مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.900) بانحراف معياري (0.798). وهذا يدل على أن مؤسسة البسكرية للإسمنت تهتم بالمسؤولية الخيرية، حيث تقدم مساعدات للمشاريع الخيرية، وتوفر أنشطة اجتماعية لعامليها، وتساهم في النشاطات الموجهة لفئات معينة، وتوفر تسهيلات في المناسبات، وتساهم في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الأخلاقية جاء بمستوى مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.783) بانحراف معياري (0.885). هذا يدل على أن المؤسسة تتبنى المفهوم الأخلاقي في مختلف توجهاتها، ويتضح ذلك من خلال، تميز عملية استقطاب الكفاءات بالنزاهة والشفافية، وكذلك من خلال صياغة أهدافها وفقًا لقيمها وأخلاقياتها. بالإضافة لسعيها نحو تعزيز الشفافية واحترام حقوق الأفراد والتقاليد المحلية، مما يعكس التزامها بالتنمية المستدامة والعلاقات الإيجابية في المجتمع.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية القانونية مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.036) بانحراف معياري (0.802)، مما يدل على أن مؤسسة البسكرية للإسمنت تولي اهتمامًا بالمسؤولية القانونية من خلال الالتزام بقوانين السلامة المهنية وتوفير حقوق العمال الاجتماعية، وتطبيق التشريعات الوطنية بدقة، واعتماد نظام صارم لمكافحة الفساد الإداري، مع التركيز على وضوح القوانين المحددة لعلاقتها بالموظفين.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الاقتصادية مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.030) بانحراف معياري (0.751)، مما يدل على أن مؤسسة البسكرية مؤسسة البسكرية للإسمنت تولي اهتمامًا بالمسؤولية الاقتصادية من خلال تعزيز فوائدها الاقتصادية بشكل مستدام، مع مراعاة استقرار ورفاهية موظفيها، وكذلك التركيز على تميز

منتجاتها بالجودة العالية والأسعار المناسبة، وتعمل على تعزيز الشراكات مع المؤسسات المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المؤسسة في دعم الاقتصاد المحلي، وتوفر برامج تدريبية لموظفيها لرفع كفاءتهم وإنتاجيتهم.

- ✓ أظهرت نتائج الدراسةأن مستوى الأداء البيئي جاء بمستوى مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ متوسط الحسابي (3.746) بانحراف معياري (0.845). وهذا يدل على أن مؤسسة البسكرية للإسمنت تتميز بتفانيها في الحفاظ على البيئة، حيث تخصص ميزانية لإزالة الأنشطة الضارة وتقديم منتجات صديقة للبيئة، مع مراقبة دورية لتأثيراتها البيئية لضمان الإنتاجية بحد أقصى والأضرار البيئية بحد أدنى.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى البعد البيئي جاء بمستوى مرتفع وفقا لمقياس الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.793) بانحراف معياري (0.881).وهذا يدل على التزام المؤسسة بالبعد البيئي، حيث تدرك حدودها البيئية وتهتم بدراسة الاستثمارات البيئية وتساهم في الحفاظ على موارد الطبيعة وتطبق نظامًا بيئيًا فعالًا للحد من الاستنزاف وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التنمية المستدامة جاء بمستوى مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.603) بانحراف معياري (0.998). وهذا يدل على أن المؤسسة تُظهر التزامًا بمبادئ تحقيق التنمية في جميع أنشطتها، حيث يتبين أنها تولي الاهتمام بحقوق الأجيال القادمة، وتتطلع باستمرار لتكييف أنشطتها مع التحديات البيئية الحالية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المؤسسة لضمان رفاهية موظفيها من خلال توفير أجور مناسبة وتعزيز الوعي البيئي والاجتماعي بينهم. وتسعى أيضًا إلى تحقيق استقرار مالي للمستقبل من خلال الاستثمار الذكي للدخل المتاح.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الاقتصاد الأخضر جاء بمستوى مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.603) بانحراف معياري (0.793). وهذا يشير الى أن مؤسسة البسكرية للإسمنت تمتلك القدرة على تحمل جميع متطلبات الاقتصاد الأخضر، حيث يساهم هذا النهج في تقليل المخاطر البيئية وتطوير منتجات صديقة للبيئة، مما يعكس التزامها القوي بالمسؤولية البيئية والاقتصاد الأخضر.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05) ووجود علاقة ارتباط موجبة بين المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الخيرية على البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05).
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية المسؤولية الأخلاقية على البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05) ووجود علاقة ارتباط موجبة وجيدة بين المسؤولية الأخلاقية والبعد البيئي.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية المسؤولية القانونية على البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05).
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية المسؤولية الاقتصادية على البعد البيئي عند مستوى دلالة (0.05) ووجود علاقة ارتباط بين المسؤولية الاقتصادية والبعد البيئي.

2. التوصيات:

بناءاً على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- يجب زيادة الاهتمام وتعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى الموظفين لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات.
- لابد من دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في استراتيجية المؤسسة من اجل تحقيق التطوير المؤسسي.
- يعد الانتقال نحو التنمية المستدامة واعتماد البعد البيئي أمراً ضرورياً لضمان صحة الإنسان وسلامة البيئة.
- تحقيق تطلعات الأجيال الحاضرة وتلبية احتياجاتها لا ينبغي أن يكون على حساب الأجيال القادمة. لذا، بات من الضروري تعزيز الوعي الذاتي والفردي والجماعي بأهمية حماية البيئة والحد من الآثار السلبية.
- توفير التمويل اللازم لعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر ركيزة أساسية لضمان نجاحه.

3. آفاق البحث

بعد أن تطرقنا إلى النتائج والتوصيات يمكننا طرح بغض المواضيع التي قد تكون محلا للدراسة والبحث في المستقبل:

- أثر المسؤولية الاجتماعية على البيئة والمجتمع.
- دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الحوكمة البيئية.
- دور الحكومات في تشجيع ممارسات المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسات.
- دور المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولا / الكتب :

1. اسماعيل شريف، و عبد الوهاب عبدات. (2015). اشكالية مساهمة الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد ، 01* (12).

2. افي مصطفى يوسف، و كافي هبة مصطفى. (2017). *التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال* (المجلد الأول). الجزائر: ألفى للنشر.

3. جمال الدين يوسف، سمير أحمد، و حسن مُحَمَّد حنفي. (2014). *الاقتصاد الأخضر المفهوم و المتطلبات في التقييم* (المجلد 01).

4. حسن الاسرج. (2010). المسؤولية الاجتماعية للشركات. *جسر التنمية الدول العربية* .

5. حمد فرغلي حسن. (2007). *البيئة و التنمية المستدامة ،الغطار المعرفي و التقسيم المحاسبي* (المجلد الأول). كلية الهندسة، القاهرة . مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث.

6. طاهر محسن منصور غالبي، و صالح مهدي محسن العامري. (2005). *المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال*. عمان.

7. عايد عبد الله العصيمي. (2019). *المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة*. عمان، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

8. مُحَمَّد جودت ناصر، و علي خضر. (2013). *المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات العمل*. منشورات جامعة دمشق.

9. مُحَمَّد حسام الدين. (2003). *المسؤولية الاجتماعية* (المجلد 1). منشورات الدار المصرية البنانية.

10. مُحَمَّد فلاق. (2016). *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال*. عمان، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

11. منار مُحَمَّد عباس. (2014). *المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة و آفاق التنمية*. الاسكندرية، مصر .

12. نزار عبد المجيد البرواري، و أحمد مُحَمَّد فهمي البرزنجي. (2004). *استراتيجيات التسويق (المفاهيم ، الأسس و الوظائف)*. عمان : الوراق للنشر و التوزيع.

13. نظام موسى سويدان، و شفيق إبراهيم حداد. (2003). *التسويق مفاهيم معاصرة*. عمان، الأردن: دار حامد.

وليد حميد رشيد الأميري. (2015). *المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة* (المجلد العربية). الأردن : دار اليازوري

ثانيا / الأطروحات

1. بربي لطيفة. (2014-2015). اثر تمكين العاملين في تحسين الاداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة. *اطروحة دكتوراه* ، 268. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة.

2. حسونة عبد الغني. (2012/ 2013). الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة. *دكتوراه علوم في الحقوق* . جامعة مُحَمَّد خيضر.

3. صباح بلوناس. (2016). أثر أنماط القيادة الادارية على الالتزام التنظيمي دراسة حالة القطاع البنكي لولاية بسكرة. *أطروحة دوكتوراه* . جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر.

4. طاهر خامرة. (12 12, 2007). المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لماهية المسؤولية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك (مذكرة ماجستير). جامعة ورقلة.

5. طيوب علي. (بلا تاريخ). مساهمة التكاليف في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية. *مذكرة ماجستير في منظمات الأعمال* . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَمَّد بوضياف ، مسيلة.

6. عبد القادر عوينان. (ماي, 2008). تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة (رسالة ماجستير). البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة.

7. علي خنافر. (2017-2018). القضايا البيئية العالمية الراهنة و انعكاساتها على القدرة التنافية للاقتصاد الجزائري و تحوله الى الاقتصاد الاخضر (اطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة.

8. غالب محمود حسين سالم. (2008). واقع و امكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس (رسالة ماجستير). 29. كلية الدراسات العليا، فلسطين ، نابلس: جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

9. لطاهر الخامرة. (2007). المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (حلة سونطراك). *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير البيئة ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح* . الورقلة، الجزائر.

10. مُحَمَّد فلاق، و قدور بنافلة. (2014). المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية. *مذكرة لنيل شهادة ماجستير* . جامعة شلف: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

11. منار سلمان ابراهيم الدليمي. (2020). دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. *دراسة تحليلية مقارنة* . جامعة منصورة: كلية الحقوق.

12.منى منصوري. (2020/2019). واقع و افاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصائية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سكيكدة: جامعة 20 اوت 1955.

13.منى منصوري. (2020/2019). واقع و افاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات احصائية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سكيكدة: جامعة 20 اوت 1955.

ثالثا / المجلات العلمية :

1. اسماعيل شريف، و عبد الوهاب عبدات. (2015). اشكالية مساهمة الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد ، 01* (12).

2. أمينة بديار، و التوفيق مُحَمَّد. (2017). أثر الاقتصاد الاخضر على النمو و التنمية المستدامة _ دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية _. *مجلة الدراسات المالية و الادارية ، 10* (02).

3. أمينة بديار، و لخضر بكريتي. (جوان, 2019). دور الاقتصاد الاخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة الأفاق للبحوث و دراسات سداسية* (04).

4. بايزيد علي. (2022). التنمية المستدامة : مفهومها ، ابعادها ، مؤشراتها. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ، 06* (02)، الصفحات 270-290.

5. حميدة رشدي، و مُحَمَّد فلاق. (2021). اثر البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في التوجه نحو التصنيع الاخضر -شركة كوكا كولا نموذجا-. *مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، 13* (01)، الصفحات 130-141.

6. د. مزريق عاشور، و طالبة دكتوراه . جزار وهيبة. (2 جوان, 2020). *المعيار في الحقوق و العلوم السياسية و الاقتصادية مجلة فصلية اكادمية دولية محكمة مفهرسة* ، صفحة 190/164.

7. د.العربي حجام، و طري ا.سمحية. (ديسمبر, 2019). التنمية المستدامة في الجزائر : قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات. *مجلة ابحاث و دراسات التنمية ، 5* (2)، الصفحات 121-140.

8. د.براهيمي زرزور. (بلا تاريخ). دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالشركات الصناعية. *مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية* ، صفحة 296/277.

9. ربيع قرين، و مصباح حراق. (2019). خيار الاقتصاد بين الفرص النجاح و مؤشرات الفشل في المنطقة العربية. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة قسنطينة ، 30* (02).

10.سمير شرقرق، و وهيبة قحام. (ديسمبر, 2016). الاقتصاد الاخضر لمواجهة تحديات البيئية و خلق فرص عمل _ مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر _. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية* .

11.عباس مفرج الفحل. (2023). التنمية المستدامة (ابعادها ، قياسها ، خصائصها ، مقوماتها و معوقاتها). *مجلة دراسات البصرة* (48)، الصفحات 157-172.

12.عبد القادر قاسم شحادة. (2010). القياس المحاسبي لتكاليف الاداء البيئي للشركة السورية العامة للاسمدة و تأثيره على قدرتها التنافسية في مجال الجودة. *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، 26* (العدد الأول).

13.لغويل سميرة، و .نوال زمالي. (ديسمبر, 2016). المسؤولية الاجتماعية : المفهوم ، الابعاد ، المعايير. *مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية* ، صفحة 308/301.

14.مُحَمَّد د. هبول، كروش د. صلاح الدين، و حمزة ط.د بن وريدة. (02 ديسمبر, 2020). ابعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول. *مجلة اوراق اقتصادية* ، صفحة 225/206.

15.مُحَمَّد صديق نفادي. (جانفي, 2017). الاقتصاد الاخضر كأحد أليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي _ دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية _. *مجلة العلمية لقطاع كليات التجارة _الجامعة الأزهر* _ .

16.مسعود نصيبة، و رحمون رزيقة. (2019). الاقتصاد الاخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ، 10* (02).

17.ناصر مراد. (جوان, 2010). التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر. *مجلة تواصل* .

18.يحي دريس، و رانية نحال. (ديسمبر, 2018). تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال تطوير الأداء البيئي : دراسة ميدانية على شركة الأسمنت. *مجلة دراسات في الاقتصاد إدارة الأعمال* .

رابعا / ملتقيات و المداخلات :

1. بو قطف فوزية. (10_ 11 نوفمبر, 2009). مؤشرات قياس الأداء و الفاعلية في المنظمات. *ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى دولي : " أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة "* . جامعة محمحد بو ضياف ، المسيلة.

2. زين الدين بروش، و جابر دهيمي. (2011). دور نظام الإدارة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات. *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات* . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3. عبد الرزاق بوزيد، مولاي لخضر، و بوزيد سايح. (بلا تاريخ). دور الاقتصادي الاسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. *الملتقى الدولي : الاقتصاد الاسلامي* . جامعة غرداية، الجزائر.

4. مُحَمَّدفلاق، و قدور بنافلة. (14 _ 15 02, 2012). المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة لشركات الاتصال الجزائرية ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية.